الأمم المتحدة

E/ICEF/2023/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 May 2023
Arabic
Original: English

لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية لعام 2023
13–16 حزيران/يونيو 2023
*البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لعام 2022 عن وظيفة التقييم في اليونيسف

موجز

يعرض هذا التقرير لمحة عامة عن وظيفة التقييم في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في عام 2022، من خلال تحليل الأداء وتسليط الضوء على بعض الأمثلة المتعلقة بالمرونة والابتكار والتكيف، فضلاً عن أجه التقدم المُحرز في مجالَيْن أشار إليهما المجلس التنفيذي سابقاً بأنَّهما يتطلّبان إحراز التقدُّم بشكلٍ متسارع: تقييم الأثر وتنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم.

يحدّد التقرير أيضاً التحديات والحلول حيثما أمكن ذلك، بالاعتماد على نتائج وتوصيات استعراض الأقران المستقل لوظيفة التقييم في اليونيسف، وتقدير قابلية التقييم والتقييم التكويني لقدرة اليونيسف على تحقيق الخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2022–2025، ومن خلال المشاورات التي أُجرِيت للاسترشاد بها في استعراض سياسة التقييم الحالية لليونيسف وإعادة النظر فيها.

يختتم التقرير برؤىً استشرافية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأنشطة الناشئة بُغْيَة تعزيز تركيز المنظمة المتزايد على تحديد النتائج لصالح الأطفال على مستوى الأثر والنواتج.

يتضمَّن القسم سادساً عناصرَ مُقرَّر لينظر فيه المجلس التنفيذي.

* E/ICEF/2023/9.

ملاحظة: أُعِدَّت هذه الوثيقة بكاملها مِن قِبل اليونيسف.

100523 23-08820(A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا- استعراض عام

1- كان عام 2022 محورياً في تطور وظيفة التقييم، فقد شهد العديد من التحولات الاستراتيجية الهامة في السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية، للفترة 2022–2025، على نحوٍ يكفل أن تفي الوظيفة بالغرض طوال فترة السنوات الأربع هذه وما بعدها. وأُعِدَّت ورقة رؤية تهدف إلى إعداد وظيفة التقييم من "الجيل التالي" في أوائل عام 2022، وشهد ذلك الوقت أيضاً التكليف بإجراء استعراض أقران مستقل لوظيفة التقييم استُرشد به في استعراض سياسة التقييم وإعادة النظر فيها في وقتٍ لاحق من العام والتي تُقدَّم إلى المجلس التنفيذي إلى جانب التقرير الحالي. وأتاح تقييم لقدرة اليونيسف على تحقيق الخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2022–2025، وهو أول تقييم من نوعه في منظومة الأمم المتحدة، زخماً إضافياً من أجل إحداث تغيير داخل الوظيفة.

2- وجرى توضيح مساهمة التقييم في هيكل الرقابة والمساءلة لدى اليونيسف، وأُحرِزَ تقدم كبير في استخدام أساليب التقييم المبتكرة، وتطوير قدرات التقييم الوطنية، وتقييم الأثر، وهي جميع المجالات التي أشار إليها المجلس التنفيذي سابقاً على أنَّها تتطلّب إحراز التقدُّم بشكلٍ متسارع.

3- في ما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية التي أُنشِئَت لوظيفة التقييم، شهد عام 2022 تقدماً متفاوتاً. فمن ناحية، شهد العام أعلى عدد من تقديمات التقييم على الإطلاق، ولا تزال جودة التقييم مرتفعة بشكلٍ عام، على الرغم من تسجيل انخفاض في الجودة نتيجةً لاختيار شركة خارجية جديدة مسؤولة عن ضمان الجودة واستحداث إطار تقييم أكثر صرامة. وحُقِّقت معالم رئيسية أخرى، بما في ذلك الزيادة في نسبة التقييمات التي تغطي مسائل المساواة بين الجنسَين والعمل الإنساني و/أو إدماج ذوي الإعاقة؛ وفي عدد تقييمات العمل الإنساني والتقييمات المشتركة.

4- من ناحية أخرى، على الرغم من التقدم المُحرز في الاتجاه الاستراتيجي العام لتقييم الأثر، ظل عدد تقييمات الأثر منخفضاً. وبالإضافة إلى ذلك، تراجع دمج المساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة في نطاق تحليل التقييمات. والأهم من ذلك، سجّل التقدم المُحرز الملحوظ نحو تحقيق الهدف البالغ 1 في المائة من الميزانية الإجمالية التي تُنفق على التقييم تراجعاً كبيراً.

ثانيا- معلومات أساسية والسياق التشغيلي

5- على الرغم من أنَّ جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) لا تزال تمثل سمةً هامة في السياق التشغيلي لليونيسف، إلا أنَّها لا تشكّل قيداً على عمل وظيفة التقييم في عام 2022. بَيْد أنَّه ومع بدء هذه الأزمة العالمية طريقها إلى الزوال، دخلت أزمة أخرى مرحلة أكثر حدّة: اشتدت الأزمة في أوكرانيا من حيث نطاقها وحجمها، وهو ما يتطلب استجابةً عاجلة من المنظمة وتشكيل عمل وظيفة التقييم بطرق هامة. كما تطلبت حالات الطوارئ المستمرّة من المستوى 3 في أفغانستان وإثيوبيا واليمن اهتماماً عاجلاً.

6- في هذا السياق، شرعت المنظمة في السنة الأولى من تنفيذ خطتها الاستراتيجية الجديدة، للفترة 2022–2025. وتركّز بشكل كبير، على نحو غير مسبوق في طموحها، على النتائج المتعلقة بالأطفال على مستويات الأثر والنواتج، الأمر الذي يتطلب بدوره أن تكون المنظمة قادرة على قياس التقدم المُحرَز على هذه المستويات. وعلى التوالي، شدد المجلس التنفيذي بشكل متزايد على أهمية قياس النتائج على مستوى الأثر والنواتج في قراراته 3/2021 و10/2021 و5/2022 و13/2022. كما أنَّ المجالات الإضافية التي حظيت

باهتمامٍ متزايد مِن قِبل المجلس التنفيذي، مثل تنمية قدرات التقييم الوطنية والمساءلة والرقابة، وجهت أولويات وظيفة التقييم في عام 2022.

7- كان عام 2022 أيضاً محورياً في تطور وظيفة التقييم على نطاق أوسع. وأنتج استعراض الأقران المستقل رؤىً هامة للوظيفة في مجال السياسات وغيره. وقد راعى استعراض سياسة التقييم هذه المدخلات وغيرها في عملية المراجعة، وسيُعرض مشروع سياسة منقحة على المجلس التنفيذي في الدورة السنوية الحالية.

8- من العوامل الهامة الأخرى التي أثرت على عمل وظيفة التقييم في عام 2022 بيئة توفير الموارد التنظيمية الشاملة والتي جرت مناقشتها في القسم رابعاً (هـ).

ثالثا- التطورات الرئيسية في وظيفة التقييم

أ- كوفيد -19

9- مع تضاؤل شدة جائحة كوفيد-19 وعودة العمليات التنظيمية إلى طبيعتها تدريجياً، تمكّنت اليونيسف وشركاؤها من الاستفادة من الأفكار الهامة واستقاء الدروس المستفادة من عمليات التقييم المتعمقة التي أُجريَت بشأن الاستجابة. وعكف تقييم استجابة اليونيسف من المستوى 3 لجائحة كوفيد-19 على تقييم كيفية استجابة اليونيسف لأول أزمة إنسانية عالمية حقيقية. كما ساهمت اليونيسف في التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة الإنسانية لجائحة كوفيد-19، والذي سعى إلى تقييم التأهب والاستجابة الجماعية مِن قِبل الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتلبية الاحتياجات الإنسانية الناشئة عن الجائحة. وقد ساعدت كِلا العمليتَين في توجيه الاستجابة المستمرّة للجائحة وكذلك في إعداد اليونيسف وشركائها لحالات الطوارئ الصحية في المستقبل.

ب- أوكرانيا

10- مع اشتداد الأزمة في أوكرانيا، حوّل مكتب التقييم الموارد نحو دعم الاحتياجات التقييمية للمكتب القُطري. وشمل ذلك إيفادَ موظف عن بُعد بشكلٍ مؤقت بُغْيَة دعم إنشاء نُظُم إدارة المعلومات الضرورية في الوقت المناسب من أجل رصد الاستجابة لتدفق اللاجئين في البلدان المجاورة والإبلاغ عنها وتقييمها في نهاية المطاف. واعتمد التقييم بشكل كبير على البيانات الثانوية وتطبيق تكنولوجيا معالجة اللغة الطبيعية بُغْيَة تحليل المعلومات من مصادر البيانات المؤسسية غير المستغلة والمتباينة مثل محاضر الاجتماعات وأدوات مراقبة الموارد البشرية، وهو ما يساهم بدوره في تجنب فرض عبء غير ضروري على الموظفين الميدانيين المشاركين في الاستجابة للطوارئ. ونتج عن أداة توليد البيانات القُطرية النموذجية الجديدة للتقييم التي تم تطويرها من خلال هذه العملية منتجات مرئية تفاعلية، يجري تكييفها بغرض استخدامها في جميع أنحاء المنظمة.

11- بالإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز قدرة التقييم على الصعيد القُطري من خلال إنشاء منصب رئيس أخصائيي تقييم من الرتبة ف-5 في المكتب القُطري لأوكرانيا. وأدى ذلك إلى إجراء استعراض تشغيلي لاستجابة أوكرانيا، بدعمٍ من موظفي التقييم في المقر الرئيسي ومستويات المكاتب الإقليمية.

ج- الإستراتيجية والرؤية

12- مع شروع المنظمة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة، أجرى مكتب التقييم "تقدير قابلية التقييم والتقييم التكويني لقدرة اليونيسف على تحقيق خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025"، وقد عُرضت نتائجه على المجلس التنفيذي في اجتماع دورته العادية الأولى لعام 2023 (E/ICEF/2023/3). وتقدّم العملية أيضاً

12 توصية حاسمة لتحسين الجاهزية وبالتالي زيادة احتمالية تحقيق اليونيسف لأهدافها الطموحة وقياس التقدُّم الذي تحرزه. وقبلت اليونيسف جميع التوصيات في رد إدارتها (E/ICEF/2023/4) وبُلورت تلك التوصيات في قرار المجلس التنفيذي 3/2023، الذي طلب أيضاً إلى اليونيسف وضعَ خطة عمل إضافية لتنفيذ التوصيات الاثنتي عشرة. ويسلط التقرير السنوي لعام 2022 للمدير التنفيذي لليونيسف الضوء (E/ICEF/2023/10) على النتائج.

13- كما وُضِعَت اللمسات الأخيرة على ورقة رؤية في ما يتعلق بوظيفة التقييم "من الجيل التالي" لليونيسف في أوائل عام 2022. وبالإضافة إلى تقديم الرؤية الشاملة – أي "الاستفادة باستمرار من الأدلة التقييمية الصارمة ذات الأولوية الاستراتيجية حتى تتمكن اليونيسف وشركاؤها من إعمال حقوق كل طفل في عقد العمل" – تحدد الورقة الخطط الأولية لبلورة هذه المبادئ إلى ممارسة. ويتمثل أحد المكونات الرئيسية للرؤية في ضمان تعزيز الاتساق والتنسيق عبر وظيفة التقييم. واتُّخذت تدابير هامة في هذا الصدد، بما في ذلك الاجتماعات الروتينية عبر المستويات الثلاثة للوظيفة بهدف مناقشة المسائل ذات الاهتمام الاستراتيجي المشترك والتخطيط المحتمل للعمل المشترك. وعُقد أول اجتماع تقييم شخصي على الصعيد العالمي منذ جائحة كوفيد-19 في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

14- استناداً إلى عملية وضع التصورات الداخلية هذه، ووفقاً لما نصت عليه الفقرة 68 من سياسة التقييم المنقحة لعام 2018 (E/ICEF/2018/14)، شرع مكتب التقييم في إجراء استعراضَين آخرَين لوظيفة التقييم في اليونيسف في عام 2022: استعراض أقران مستقل لوظيفة التقييم واستعراض سياسة التقييم وإعادة النظر فيها.

15- يهدف استعراض الأقران، الذي قاده فريق خارجي وفريق استشاري داعم، إلى تزويد اليونيسف بتقييم مستقل ومحايد وقائم على الأدلة للوضع الحالي لوظيفة التقييم في اليونيسف وإلى أي مدى تعتبر الوظيفة في وضع مثالي يمكّنها من خدمة دورها في ما يتعلق بالتعلم والمساءلة داخل المنظمة. وكما أشير إليه في المعلومات المستكملة المُرسَلة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2023 (E/ICEF/2023/6)، أقرَّ استعراض الأقران بالتقدُّم الكبير الذي أحرزته اليونيسف منذ آخر استعراض للأقران في عام 2017، بتقديم توصيات محدّدة من أجل التحسين داخل الوظيفة نفسها وفي المنظمة على نطاقٍ أوسع. وتشمل ضمان المساءلة والرصد للأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك التمويل وخطوط الإبلاغ، والتي يمكن أن تحدَّ من تحقيق الاستقلالية والمصداقية والمنفعة المتسقة. وتتعلق المخاطر الأخرى التي تم تحديدها بالقيود المفروضة على استخدام التقييمات والتفاعلات المحدودة بين وظيفة التقييم والوظائف المعرفية الأخرى لليونيسف. وحُدِّدت الحاجة إلى زيادة تمكين مكتب التقييم ودعمه من خلال بيئة تمكينية، بما في ذلك قيادة اليونيسيف وإدارتها في إطار وظائف أخرى. وستُنشر نسخةٌ من التقرير النهائي ورد الإدارة على المواقع الشبكية لفريق التقييم التابع للأمم المتحدة واليونيسف.

16- بالتوازي مع عملية استعراض الأقران، تم أيضاً الشروع في إجراء استعراض لسياسة التقييم لليونيسف لعام 2018 وإعادة النظر فيها. وتمثل الهدف في إجراء تقييم نقدي لمعرفة إلى أي مدى ساعدت السياسةُ الحالية الوظيفةَ لأداء دورها بفاعلية وما إذا كانت لا تزال تفي بالغرض. وبقيادة مكتب التقييم بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، استرشدت العملية بنهج منهجي وعملي وقائم على الأدلة. وفي حين جرى الاحتفاظ بالعناصر الأساسية لسياسة عام 2018، أعيد النظر في بعض تلك العناصر على نحو يهدف إلى تعزيز قدرة الوظيفة على أداء دورها بفاعلية.

17- ارتباطاً بهذه العمليات وبما يتماشى مع زيادة تركيز المجلس التنفيذي على المساءلة والرقابة، كان لوظيفة التقييم دور رقابي رئيسي حُدِّد ضمن نظام المساءلة المُحدّث في المنظمة (E/ICEF/2022/24) ويتضمن ذلك توفير تأكيد مستقل للالتزام المنهجي بالممارسات الجيدة وسريان المطالبات المتعلقة بالنتائج والإدارة الجيدة. ويجري تنفيذ دور المساءلة المناط بمكتب التقييم من خلال الوظيفة عبر المنظمة، بما في ذلك المساهمات في عمليات الرقابة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. وتُلاحَظ أيضاً مجموعةٌ واسعة من الأدوار التقييمية والمساهمات في أهداف التعلم الخاصة بالمنظمة.

د- التقييمات على مستوى الأثر والنواتج

18- استجابة لقرارات المجلس التنفيذي لزيادة التركيز العالمي على التقييمات على مستوى الأثر والنواتج، وكذلك التوصية الصادرة عن تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2021 لإنتاج "أدلة تقييمية أكثر قوة حول فاعلية برمجة اليونيسف واستدامتها"، أنهى مكتب التقييم استراتيجية تقييم الأثر وإطار العمل للفترة 2022–2025. وجرى تطوير هذه الاستراتيجية من خلال مشاورات داخلية وخارجية مكثفة، وتعتبر بمثابة مرجع عملي لليونيسف في إطار جهودها الرامية إلى إثراء الخطط الوطنية والسياسات التي تركز على الطفل والتي تتضمَّن أدلة تقييمية قوية على مستويَي النواتج والأثر. وتحدّد الركائز الاستراتيجية المترابطة الرامية إلى (أ) زيادة بدء تقييمات الأثر وتغطيتها؛ و(ب) تنويع الأساليب والابتكار؛ و(ج) تحسين التعلم والتآزر البرنامجي، وكذلك الشراكة ومتطلبات الموارد.

هـ- الشراكات

19- إذ لاحظ المجلس التنفيذي أهمية زيادة التعاون بين الوكالات (E/ICEF/2021/3)، بدأ العمل في عام 2022 لإيلاء الأولوية للشراكات الاستراتيجية في مجال التقييم، بدءاً بوضع استراتيجية مخصَّصة. وتواصل اليونيسف المشاركة في رئاسة تقييمات أهداف التنمية المستدامة،[1] وتشارك على نحو فاعل في عمل اللجنة الدائمة بين الوكالات المعنية بالتقييمات الإنسانية بين الوكالات،[2] وتضطلع بشكل مشترك بالعديد من التقييمات الأخرى بين الوكالات خارج القطاع الإنساني. وفي عام 2022، بحثت اليونيسف أيضاً في إمكانية أن تصبح شريكاً رسمياً في مبادرة التقييم العالمية[3] ، وستحدد قيمتها المضافة بالنسبة إلى الشراكات الدولية الأخرى من أجل تطوير قدرات التقييم الوطنية وأنشطة تجميع الأدلة في عام 2023.

20- نتيجة الدعم طويل الأمد لوظيفة التقييم في اليونيسف المقدم مِن قِبل الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، أعدَّ مكتب التقييم، بالتعاون مع فريق البرامج (مجال الهدف 5)، ومكتب اليونيسف العالمي للبحوث (إينوشينتي) وشعبة البيانات والتحليل والتخطيط والمراقبة، بدعم من شعبة الشراكات العامة، ووقّع اتفاقاً بقيمة 9 ملايين دولار أمريكي لإطلاق شراكة شاملة تهدف إلى توليد الأدلة المتعلقة بالحماية الاجتماعية التكيفية للأطفال في السياقات الهشة.

21- كما تواصل اليونيسف الانخراطَ في الشراكات الأوسع التي تعزّز النظم الإيكولوجية بما يتجاوز التقييم.

[1] انظر https://evalsdgs.org/.

[2] انظر https://interagencystandingcommittee.org/inter-agency-humanitarian-evaluations.

[3] انظر www.globalevaluationinitiative.org/.

و- استراتيجية تنمية القدرات على الصعيد الوطني

22- استجابة لتوصيات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف وقرارات المجلس التنفيذي الأخيرة[4] التي تدعو إلى تسريع التقدُّم في مجال تعزيز قدرة التقييم الوطنية، أطلق مكتب التقييم العديدَ من المبادرات الهامة وأعاد تنشيطها في عام 2022. وشملت تلك المبادرات إطلاقَ الدورة التنفيذية لقادة التقييم، وهي دورة حضورية لمدة أسبوعَين تقدِّمها جامعة سنغافورة الوطنية. وعقدت مجموعتان في عام 2022 في سنغافورة، وتمت قيادة مجموعة ثالثة بالاشتراك مع كلية الحوكمة عبر الوطنية التابعة للمعهد الجامعي الأوروبي في آذار/مارس 2023. واستضافت هذه المجموعات وفوداً من 29 بلداً، بإجمالي 101 مشارك، من بينهم 65 من الشركاء الحكوميين رفيعي المستوى. وأعدَّ كلُّ وفد خطة العمل الخاصة به، والتي تضمَّنت مبادرات لمشاريع قوانين التقييم الوطنية، والقوانين، والسياسات والخطط؛ وتطوير مبادئ توجيهية وطنية للتقييم أو إعادة النظر فيها؛ وحملات توعية؛ وخطط للتقييمات الجديدة؛ وأنشطة المتابعة المتعلقة بتنمية قدرات التقييم الوطنية.

23- تهدف الدورة التنفيذية لقادة التقييم إلى تعزيز فهم مفاهيم التقييم ونُهُجه، وبناء الثقة لاستخدام التقييمات ومجتمع مناصري التقييم بين كبار المسؤولين الحكوميين، وتعزيز شراكات التقييم، داخل البلدان وفي ما بينها. وكجزء من الدعم اللاحق للتدريب، يجري تنظيم 70 حلقة دراسية شبكية متعمقة عبر الإنترنت تابعة للدورة التنفيذية لقادة التقييم، والمفتوحة أمام خريجي الدورة التنفيذية لقادة التقييم وزملائهم على الصعيد الوطني، في مجموعة متنوِّعة من المجالات بُغْيَة ضمان تحقيق أقصى أثر إيجابي ملموس من الدورة الدراسية. وسيستمرّ زخم الدورة التنفيذية لقادة التقييم في عام 2023، وكذلك زخم البرنامج الوسيط عبر الإنترنت من أجل تعزيز نُظُم التقييم.

24- كما يجري تنظيم مبادرات ابتكارية لتنمية قدرات التقييم الوطنية على الصعيد الإقليمي. فعلى سبيل المثال، اضطلع فريق التقييم التابع للمكتب الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا والشركاء المحليين بتشكيل اتحاد يضم 26 جامعة في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، شارك من خلالها الشركاء في إنشاء برنامج ماجستير إقليمي لمدة عام واحد في مجال التقييم. وتعاون العمداء وأساتذة التقييم وطلاب المستوى الأعلى في حوار مدته ستة أشهر تمخض عنه تطوير 18 وحدة تقييم. ومن المقرَّر إطلاق المنهج الدراسي، الذي يستهدف أكثر من 1,000 طالب، في منتصف عام 2023. كما حفزت المبادرة المقالات والمدونات حول القضايا المتعلقة بالتقييم مِن قِبل الأساتذة والطلاب الأفارقة، وهو ما أدى إلى تنوع الأصوات التي توجّه الخطاب الحالي حول تنمية قدرات التقييم الوطنية.

ز- ابتكارات لوظيفة التقييم من الجيل التالي

25- شكلت التطورات التكنولوجية والمنهجية المستمرة أيضاً عمل وظيفة التقييم في عام 2022. وإلى جانب الابتكارات في استخدام البيانات الآنية في أوكرانيا، أطلق فريق التقييم في أوروبا وآسيا الوسطى، بالتعاون مع مكتب اليونيسف للابتكار، العديد من التجارب الرقمية العشوائية المقارنة من أجل تقدير آثار الحلول الرقمية في ما يتعلق بتسليم البرامج الإقليمية. واستكشف الفريق أيضاً البيانات الضخمة في مجال الصحة العقلية، مطبقاً نماذج الرؤى السلوكية لتقييم التدخلات.

[4] انظر E/ICEF/2022/27.

26- بدأت وظيفة التقييم أيضاً في استخدام مصادر البيانات الثانوية الطولية من أجل فحص نواتج تقييم استجابة اليونيسف الإنسانية من المستوى 3 في أفغانستان، وشرعت في استكشاف استخدام الذكاء الاصطناعي لتجميع الدروس المواضيعي المستفادة وإجراء تحليل الاستماع الاجتماعي باستخدام البيانات الضخمة. وبالإضافة إلى ذلك، عُمِّم العمل الذي يقوده مكتب التقييم بشأن تطوير بيانات آنية عالية التردد من خلال الدراسات الاستقصائية عبر الهاتف المحمول في المناطق من أجل دعم الرؤى والأدلة البرنامجية السريعة لغرض البرمجة الشاملة لعدة قطاعات.

27- استجابة للتوصيات الصادرة عن المجلس التنفيذي وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لبذل المزيد من الجهد الرامي إلى "تحفيز التغيير التحولي والمنهجي على مستوى النواتج"،[5] بدأ العمل على التجميع التلوي المنهجي للأدلّة من تقييمات اليونيسف التي أُجرِيت خلال الخطة الإستراتيجية لليونيسف، للفترة 2018–2021 والسنة الأولى من الخطة الإستراتيجية، للفترة 2022–2025. ويهدف هذا إلى تقديم لمحة عامة عن نواتج وآثار التدخلات التي تدعمها اليونيسف لصالح الأطفال والمراهقين، بُغْيَة تحديد وتحليل العوامل الرئيسية التي تمكّن أو تعيق الأداء التنظيمي وتحديد التوصيات المتكرّرة التي تتطلب إجراءات تنظيمية. ويستخدم التوليف الذكاء الاصطناعي المطبق لتمييز المصطلحات والبحث فيها عبر تقارير التقييم.

28- وفي الوقت نفسه، وكجزءٍ من الجهود الجارية الرامية إلى زيادة تعزيز قدرة التقييم التنظيمي، قدَّم مكتب التقييم مجموعةً من الإحاطات المنهجية والحلقات الدراسية الشبكية، تغطي مواضيع مثل تتبع العمليات وتحليل المساهمات، من بين أمور أخرى. على الصعيد اللامركزي، وضع فريق تقييم المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، بالشراكة مع مناطق أخرى، إرشادات منهجية بشأن النهج التقييمية التشاركية للعمل مع الأطفال، بما في ذلك منهجيات التصوير الصوتي المبتكرة. ويجري توحيد الموارد من خلال "مكتبة طرائق" متاحة على بوابة (SharePoint) "شيربوينت" الداخلية لمكتب التقييم.

ح- الموارد البشرية

29- شهد عام 2022 أيضاً تعيينَ موظفين رئيسيين، بما في ذلك منصب تقييم المستشار الرئيسي المستحدث مؤخراً وكذلك تعيين رئيس جديد لتقييمات الفاعلية المؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، وبُغْيَة تعزيز التنقل متعدد الوظائف، بما في ذلك عبر الوظائف المتعلقة بالأدلّة، استضاف مكتب التقييم العديدَ من المهام الإضافية وشارك فيها.

30- كما وضع مكتب التقييم اللمسات الأخيرة على اتفاق جديد طويل الأجل مع 24 منظمة، يساهم بشكلٍ كبير في توسيع نطاق مجموعة شركات تقييم الجودة في بلدان الجنوب، فضلاً عن توفير مهارات محددة في مجالات مثل تقييم الأثر وتقييمات قابلية التقييم.

رابعاً- لمحة عامة عن الأداء: التقدُّم الجاري والدروس المستفادة الرئيسية من وظيفة التقييم

أ- عدد التقييمات المُقدَّمة والتغطية الجغرافية

31- في عام 2022، سُجِّلت زيادة بنحو 12 في المائة في عدد طلبات التقييم، في حين ظلت التغطية الجغرافية تقريباً عند نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2021. وبناءً على الزخم من السنوات السابقة، أنتجت وظيفة التقييم في اليونيسف أكبر عدد من التقييمات المقدمة.

[5] شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، "التقرير السنوي، 2021"، شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، باريس، 2022.

32- تجرى التقييمات على المستويات الثلاثة للمنظمة، وتجرى الغالبية العظمى منها على الصعيد القُطري. ومن بين 199 منتجاً تقييمياً قُدّم في عام 2022، أُجرِيت[6] 5 منتجات على مستوى المقر الرئيسي، بينما أُجرِي 194 منتجاً على المستوى اللامركزي.

33- كما يوضح الشكل 1، أُنتِج 21 منتجاً تقييمياً في عام 2022 أكثر مما أُنتِج في عام 2021. وتُعزى هذه الزيادة من جانب إلى أنَّه لم يتم الانتهاء من 39 منتجاً تقييمياً تم الشروع فيها في أثناء الجائحة العالمية إلا في عام 2022 وتعزى من جانب آخر إلى أنَّه أُضطُلِع بمزيدٍ من التقييمات المتعدِّدة البلدان التي أنتجت تقاريرَ تقييمية محددة على الصعيد القُطري في عام 2022.

الشكل 1

عدد التقييمات المقدمة، 2018–2022

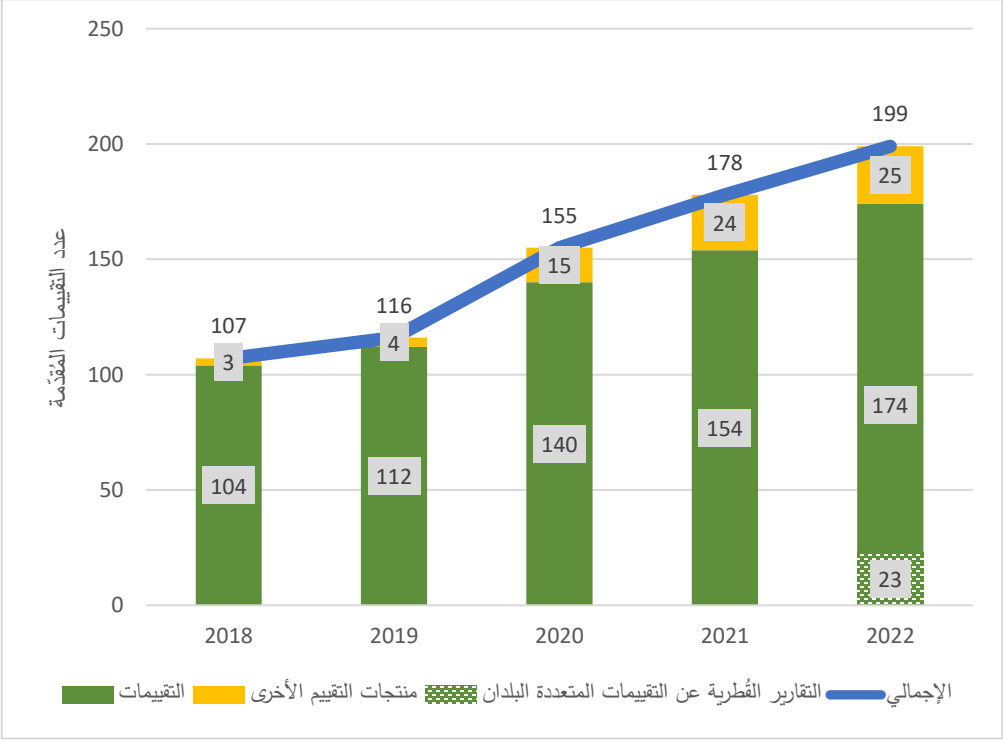

المصدر: منصّة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

34- تُعزى هذه الزيادة أيضاً إلى حدوث زيادة طفيفة في عدد المنتجات التقييمية الأخرى. وأُجرِيَت عشرة تقديرات لقابلية للتقييم في عام 2022، مقارنةً مع ستة منها فقط في عام 2021. سعت هذه العمليات إلى تعزيز تخطيط البرامج وتصميمها من خلال قياس مدى استعداد البرامج للخضوع للتقييم بشكل هادف في تاريخ لاحق. ولم تجرِ أية استعراضات في عام 2022. وقُدِّم خمسة عشر تقييماً آنياً، بزيادة تقييم واحد عن عام 2021. وارتبط أحد عشرة تقييما منها بجائحة كوفيد–19، في حين خُصِّصَت التقييمات المتبقية للاستجابة

[6] تم الانتهاء من تقييم إضافي مشترك بين الوكالات بقيادة المقر الرئيسي في عام 2022، غير أنه لم يتم تحميله بعد إلى منصّة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة ولم يخضع لتقييم الجودة في وقت الصياغة. ولم يتم احتساب هذا في الأرقام اللاحقة أو الاستشهادات الأخرى لعدد التقييمات المنجزة في عام 2022.

للإعصار في أمريكا الوسطى، وحمل المراهقات، والشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقدرة على العمل.

35- كما يظهر الجدول 1 والشكل 2، حدث هذين الاتجاهين – وهما الزيادة في عدد التقييمات المُقدَّمة ومنتجات التقييم الأكثر تنوعاً – على جميع مستويات الوظيفة في عام 2022.

الجدول 1

عدد التقييمات ومنتجات التقييم الأخرى المُقدَّمة، حسب الموقع، 2021 و2022

الموقع	*التقييمات*		*من بينها التقارير القُطرية عن التقييمات المتعددة البلدان*	*تقديرات قابلية التقييم*		*الاستعراضات*		*التقديرات الآنية*		*منتجات التقييم الأخرى*	
	2021	**2022**	**2022**	**2021**	**2022**	**2021**	**2022**	**2021**	**2022**	**2021**	**2022**
شرق آسيا والمحيط الهادئ	12	**23**	**1**	1	**2**	0	**0**	2	**3**	15	**28**
أوروبا ووسط آسيا	19	**16**	**3**	1	**3**	0	**0**	2	**3**	22	**22**
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	23	**24**	**0**	0	**0**	0	**0**	5	**0**	28	**24**
المقر الرئيسي [/]	7	**4**	**0**	2	**1**	2	**0**	3	**0**	14	**5**
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	22	**27**	**7**	0	**0**	0	**0**	1	**9**	23	**36**
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	20	**21**	**0**	0	**0**	0	**0**	1	**0**	21	**21**
جنوب آسيا	25	**18**	**0**	1	**2**	2	**0**	0	**0**	28	**20**
غرب ووسط أفريقيا	26	**41**	**12**	1	**2**	0	**0**	0	**0**	27	**43**
الإجمالي	154	**174**	**23**	6	**10**	4	**0**	14	**15**	178	**199**

[/] تم الانتهاء من تقييم إضافي مشترك بين الوكالات بقيادة المقر الرئيسي في عام 2022، غير أنَّه لم يتم تحميله بعد إلى منصّة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة ولم يخضع لتقييم الجودة في وقت الصياغة. ولم يتم احتساب هذا في الأرقام اللاحقة أو الاستشهادات الأخرى لعدد التقييمات المنجزة في عام 2022.

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقرّ الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

36- زادت التقارير المُقدَّمة بشكلٍ ملحوظ في مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغرب ووسط أفريقيا. بَيْد أنَّه في المنطقة الأخيرة، كانت هناك العديد من التقارير القُطرية للتقييمات متعددة البلدان – وهو ما ينطبق أيضاً – إلى حد أقل – في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي حين أنَّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى قدَّمت نفس عدد المنتجات التقييمية على غرار العام الماضي، كان هناك انخفاض طفيف في منطقة شرق وجنوب أفريقيا، وانخفاض كبير في منطقة جنوب آسيا، وكذلك في المقر الرئيسي. وجرى استكشاف الأسباب المحتملة لهذا التخفيض على مستوى المقر الرئيسي في القسم خامساً.

الشكل 2

عدد المنتجات التي قُدِّمت للتقييم على المستوى اللامركزي حسب الموقع، 2021–2022

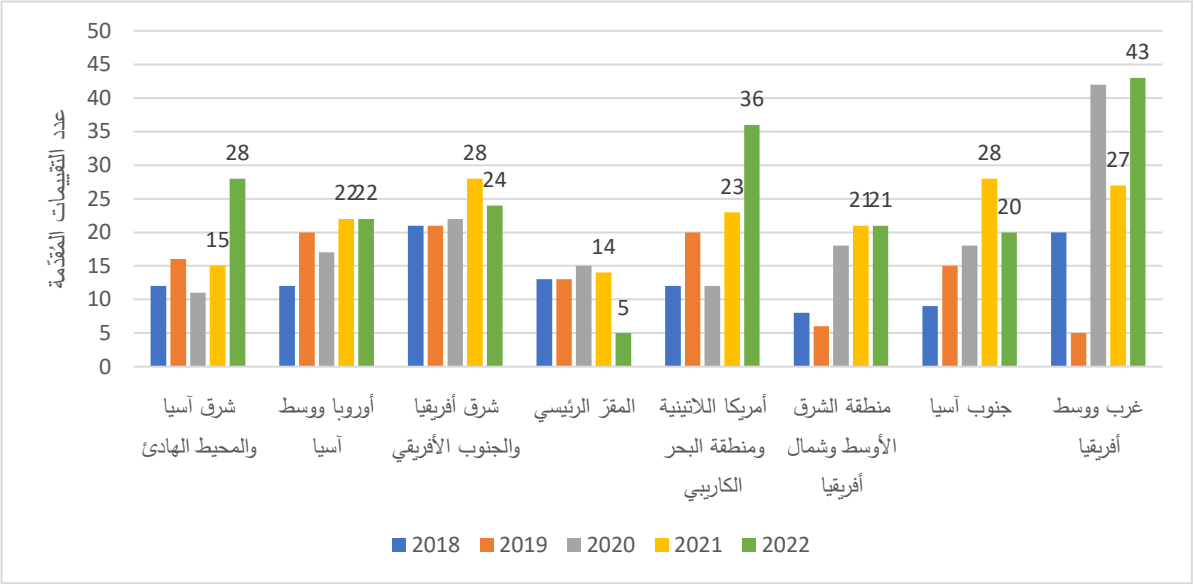

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقرّ الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

37- كما هو وارد في الشكل 3، ظلت نسبة التغطية الجغرافية الإجمالية (المكاتب القُطرية والإقليمية التي أجرت تقييماً في السنوات الثلاث الماضية) في نفس المستوى تقريباً في عام 2022 (98 في المائة) كما كان الحال عليه في عام 2021 (97 في المائة). وقد أمكن ذلك بفضل التقييمات المتعددة البلدان، والتي تجمع المكاتب من خلالها الموارد المالية والبشرية، وهو ما سمح بإجراء التقييمات في سياقات تكون فيها الموارد محدودة. وظلت منطقتان من أصل سبع مناطق عند مستوى تغطية بلغ 100 في المائة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا)، في حين زادت منطقتان من التغطية إلى 100 في المائة في عام 2022 (آسيا الشرقية والمحيط الهادئ، مقارنةً بـ93 في المائة، وغرب ووسط أفريقيا، مقارنةً بـ88 في المائة). وفي ثلاث مناطق، انخفضت التغطية قليلاً من 100 في المائة: إلى 95 في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى وشرق وجنوب أفريقيا، وإلى 96 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الشكل 3

معدلات تغطية التقييم حسب المنطقة، للفترة 2018–2022

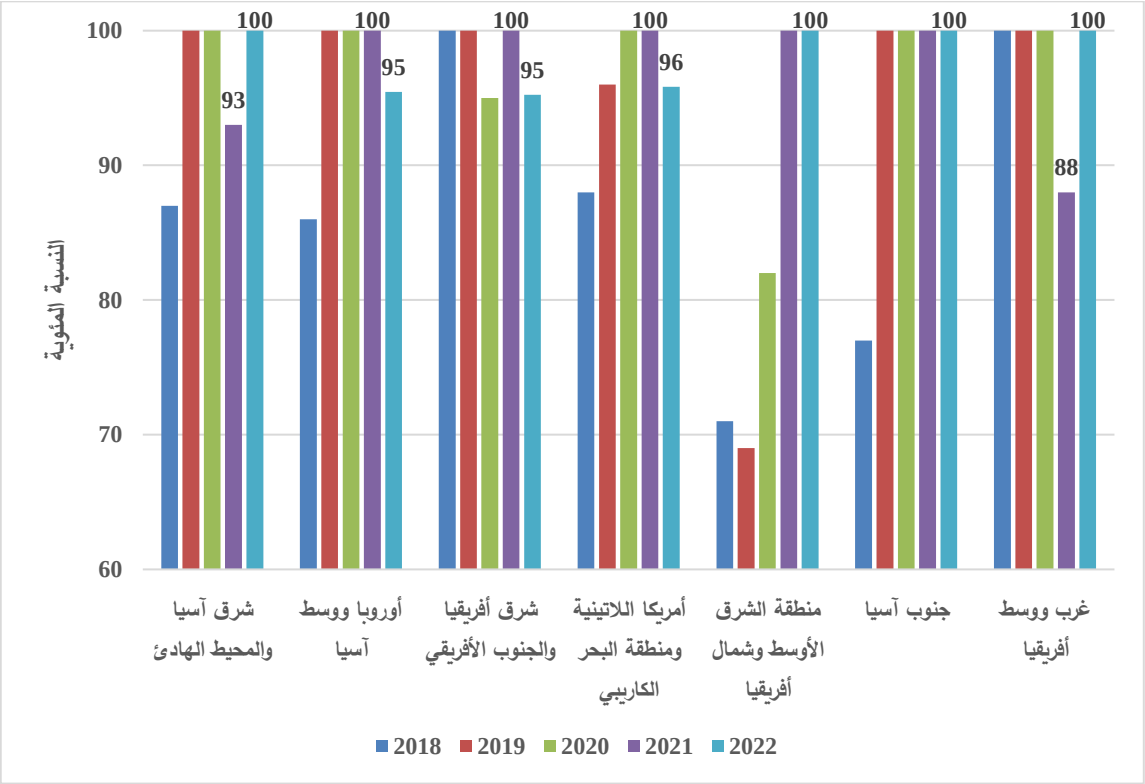

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقرّ الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

ب- تقييم الأثر والمساهمات الجماعية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

38- كما يظهر الشكل 4، لا تزال التغطية العامة للتدخلات البرنامجية لليونيسف إلى جانب تقييمات الأثر التي تقيّم بدقة فاعلية التدخلات المبتكرة والقابلة للتوسع منخفضة. وإجمالاً، أُنتِجت 3 في المائة من جميع التقييمات بتصميم تحليلي افتراضي موثوق به في عام 2022. وكما لوحظ خلال السنوات الأربع الماضية، لا تزال أدلة تقييم الأثر في مجال الحماية الاجتماعية تهيمن على التوزيع المواضيعي في عام 2022، علماً أنَّ ثلثَي تقييمات الأثر يتناولان هذا المجال البرنامجي. وكانت نتائج تقييمات تأثير الحماية الاجتماعية مؤثرة في توسيع نطاق برامج مِنَح الأطفال الفعالة. ويجري تعزيز القدرة على إجراء تقييم أثر أكثر قوة في جميع أنحاء وظيفة التقييم، وذلك للمساعدة في تطوير قاعدة أدلة تقييمية صارمة في المجالات البرنامجية الأخرى بما في ذلك حماية الأطفال والتغذية، بَيْدَ أنَّه ثمة حاجة إلى مزيدٍ من الموارد.

الشكل 4

تقييمات الأثر كنسبة مئوية من إجمالي التقييمات المُقدَّمة، للفترة 2019–2022

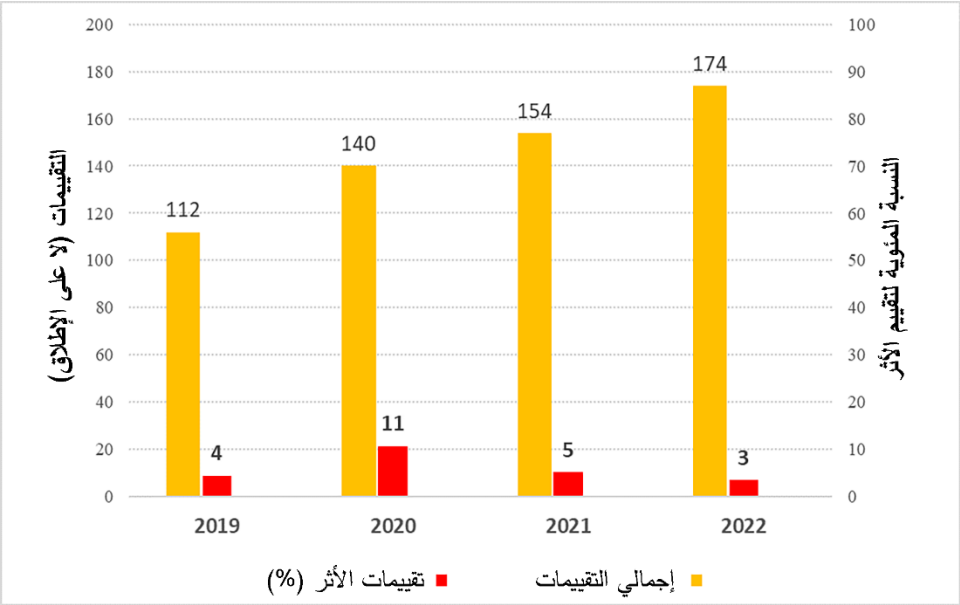

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

39- لا تزال التقييمات المُقدَّمة في عام 2022 تظهر مزيجاً موزعاً توزيعاً جيداً من العمليات التي تنظر إلى الماضي (الجمعية) والعمليات التطلعية (التكوينية)، على الرغم من وجود عدد أقل من العمليات التكوينية الحصرية. كان ما يقرب من نصف (47%) التقييمات جمعية وتكوينية، في حين ظل ثلثها (32%) تكوينية بشكل حصري. وكان واحد من كل خمسة تقييمات (20%) جَمعياً بشكل بحت، وكان هناك تقييم جامع واحد (تقييم التقييمات).

الجدول 2

التقييمات التي أُجرِيت في عامَي 2021 و2022، حسب النوع

نوع التقييم	*عدد التقييمات*		*النسبة المئوية لجميع التقييمات*	
	2021	2022	2021	2022
تكويني	53	**56**	34	**32**
جَمعي	19	**35**	12	**20**
جَمعي وتكويني	81	**82**	53	**47**
تقييم جامع	1	**1**	1	**1**

5- *المصدر:* النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

1- توزيع مجالات الأهداف

40- منذ عام 2019، شهد عدد التقييمات التي تغطي مجالات الأهداف المتعددة في خطة اليونيسف الاستراتيجية زيادةً مطردة على أساسٍ سنوي (من 20 في عام 2019 إلى 137 في عام 2022)، حيث تحوَّلت المكاتب على الصعيدَيْن الإقليمي والوطني إلى تقييمات أكثر استراتيجية على المستوى اللامركزي بما يجسّد

خطة التقييمات العالمية، للفترة 2022–2025(E/ICEF/2022/3) ، والتي تهدف إلى ضمان تحقيق تغطية واسعة عبر جميع مجالات الأهداف.

الشكل 5

التغطية المواضيعية للتقييمات، للفترة 2019–2022[أ]

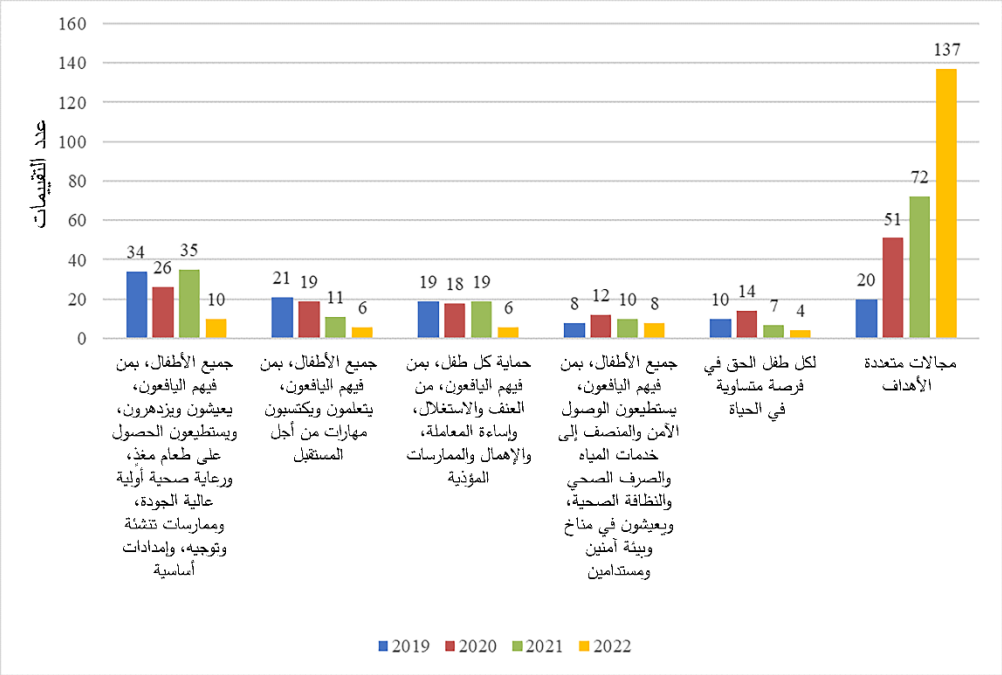

[أ] كانت مجالات الأهداف في الخطة الاستراتيجية السابقة لليونيسيف مختلفة اختلافاً طفيفاً كما يلي: 1– لكل طفل الحق في البقاء والازدهار؛ 2– لكل طفل الحق في التعلم؛ 3– لكل طفل الحق في الحماية من العنف والاستغلال؛ 4– لكل طفل الحق في بيئة آمنة ونظيفة؛ 5– لكل طفل الحق في فرصة متساوية في الحياة.

2- التقييمات المشتركة والتقييمات في ما بين الوكالات

41- في عام 2022، شارك ما مجموعه 36 من موظفي التقييم في اليونيسف من جميع أنحاء المنظمة على نحو فاعل في 20 من أفرقة العمل والمصالح التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتي تغطي مجموعة واسعة من المواضيع والقطاعات. وما زالت اليونيسف ملتزمة بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من خلال دعم الإرشادات الجديدة والمُحدّثة، وتعزيز التعلم، ومشاركة الممارسات الجيدة للتقييم مع مجتمع الأمم المتحدة الأوسع للتقييم.

42- وعلاوةً على ذلك، منذ عام 2018، ازداد عدد التقييمات التي تدار بشكل مشترك مع وكالة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة. ومن بين التقييمات الـ14 (أجري 10 منها في عام 2021) التي أُديرَت بشكل مشترك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في عام 2022، أُجرِيَت أربعة تقييمات في شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى، وأُجريَت ثلاثة تقييمات في شرق وجنوب إفريقيا، وأُجرِيَ تقييمٌ واحد في أمريكا اللاتينية وكاريبي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأُجرِيَ تقييمٌ واحد على الصعيد العالمي. ولم تُجرِ غرب ووسط أفريقيا وجنوب آسيا أي تقييمات مشتركة في عام 2022.

43- في عام 2022، واصلت اليونيسف دعمَ الحكومات لاستخدام الأدلة التقييمية في استعراضاتها الوطنية الطوعية وكذلك لغرض التقييم الذي تقوده البلدان في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، دعمت اليونيسف حكومةَ نيجيريا في إجراء تقييمات قُطرية لقياس فاعلية وأثر الهدفَين 3 و4 من أهداف التنمية

المستدامة في نيجيريا. ودعم مكتب التقييم، بصفته عضواً في فرقة العمل المتعددة الأطراف "إيفال بارتنرز" (EvalPartners)، وبناءً على طلب البعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، صياغة قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعزيز الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال التقييم. كما شارك مكتب التقييم، مع برنامج الأغذية العالمي وأعضاء آخرين في فرقة العمل "إيفال بارتنرز" (EvalPartners)، في استضافة مختبر استعراض وطني طوعي افتراضي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022 حول موضوع "كيف يمكن للتقييمات التي تقودها البلدان تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية القائمة على الأدلة الموجهة لغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة." وفي حزيران/يونيو 2022، وللسنة الثانية على التوالي، نظمت اليونيسف مع وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية، وجمعية تقييم التنمية الدولية، والمعهد الألماني لتقييم التنمية وتقييمات أهداف التنمية المستدامة، حلقة عمل عبر الإنترنت حول "تقييم ربط الأولويات الوطنية بأهداف التنمية المستدامة." وصُمِّمت حلقة العمل لهذا العام للمسؤولين الحكوميين في جميع أنحاء آسيا.

3- تغطية التقييم لمسائل الإعاقة والمساواة بين الجنسَين والعمل الإنساني

44- تولي اليونيسف اهتماماً خاصاً في تقييماتها لضمان تغطية مسائل الإعاقة والمساواة بين الجنسَين والعمل الإنساني. وظلَّت التغطية المتعلقة بمسألة الإعاقة ثابتة بشكلٍ كبير عند مستوى يتراوح من 80 بالمائة إلى 86 بالمائة منذ عام 2019، مع تسجيل انخفاض طفيف بنسبة 3 بالمائة في عام 2022 مقارنةً بعام 2021. وتواصل أفرقة التقييم الاطلاع على الكيفية التي يجب أن ينظر فيها تصميمُ التقييم ونتائجه وتوصياته في جميع السياسات والبرامج. ويطلب من المقيّمين إجراءَ مناقشات جماعية مع الأشخاص ذوي الإعاقة و/أو عائلاتهم وإنتاج بيانات مصنفة حسب الإعاقة من أجل ضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

45- وفي عام 2022، أحرزت اليونيسف تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق المؤشر 10 من استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، والذي يقيس مدى اعتبار إدماج ذوي الإعاقة في جميع مراحل التقييمات. واضطلع مكتب التقييم بإجراء تجميع تلوي لإدماج منظور الإعاقة في التقييمات الإنمائية والإنسانية من عام 2016 إلى عام 2021 ووضع إرشادات حول النُّهُج المراعية لمنظور الإعاقة في ما يتعلق بالوظيفة طوال عملية التقييم. ونتيجةً لذلك، أصبحت اليونيسف الآن من بين الوكالات القليلة للغاية التي ارتفع تصنيفها في المؤشر بالرقم 10 من "قريب من استيفاء المتطلبات" إلى "يفي بالمتطلبات". وقُدِّمت الإرشادات على نطاق واسع بُغْيَة تحقيق تقدير إيجابي، سواء داخلياً أو خارجياً، من خلال شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. ومن المتوقع أن تعوِّض هذه الجهود الانخفاضَ الخفيف الذي لوحظ في عام 2022.

46- كما هو موضح في الشكل 6، في حين أنَّ نسبة التقييمات التي تغطي مسائل الإعاقة قد انخفضت قليلاً وعادت إلى القيمة التي سُجِّلت في عام 2020، كانت هناك زيادة بنسبة 10 في المائة في نسبة التقييمات في عام 2022 التي تغطي المساواة بين الجنسَين وزيادة بنسبة 4 في المائة في نسبة التقييمات التي تغطي العمل الإنساني باعتباره موضوعاً شاملاً. وتواصل وظيفة التقييم الالتزامَ بمعايير سلوك أفرقة التقييم لإشراك السكان المتضررين، وإعلامهم بحقوقهم ومستحقاتهم وإشراكهم كجهات ذات صلة رئيسية في وضع التوصيات.

.الشكل 6

النسبة المئوية للتقييمات التي تغطي مسائل الإعاقة والمساواة بين الجنسَين والعمل الإنساني، للفترة 2019–2022

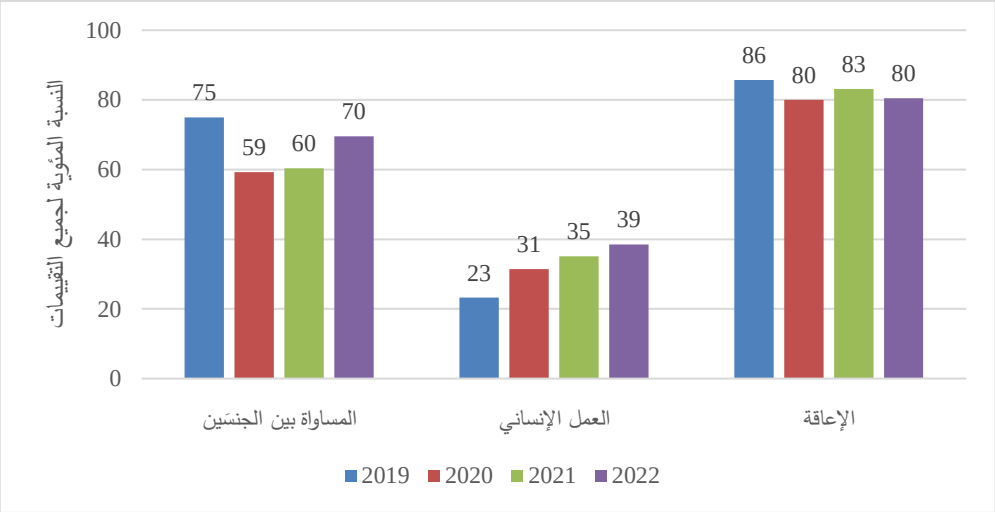

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

47- في حين أننا شهدنا في السنوات القليلة الماضية تحسناً متواصلاً في إدماج المساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة في مجال تحليل التقييمات (أهداف التقييم والمعايير والأسئلة/المؤشرات في إطار التقييم)، إلا أنَّه في عام 2022 تدهور أداء المنظمة بموجب خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة. وشهد أداء التقييمات بشكل عام زيادةً كبيرة في عام 2019 بفضل تقييم خطة عمل اليونيسف بشأن المساواة بين الجنسَين لعام 2018–2021 ووصل إلى تصنيف "يتجاوز المتطلبات" حتى عام 2021. بَيْد أنَّ الأداء العام لمحفظة التقييم لعام 2022 كان أقل بقليل من مستوى التصنيف "يفي المتطلبات"، كما هو موضح في الشكل 7 أدناه.

الشكل 7

أداء التقييم بموجب خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، للفترة 2018–2022[أ]

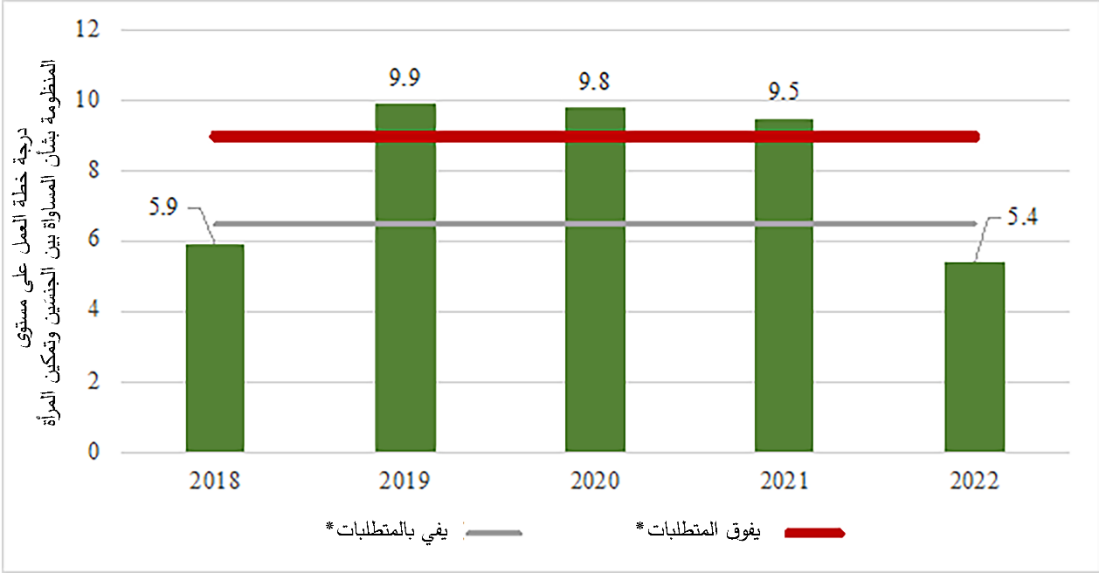

[أ] يجب أن يكون لتقارير التقييم درجة خطة العمل على مستوى المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا تقل عن 9 للوصول إلى تصنيف "يتجاوز المتطلبات" أو 6.5 "يفي بالمتطلبات".

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

48- ظلت الوظيفة تركّز على تقييم حالات الطوارئ المُعلَنة في عام 2022. وكما يظهر الشكل 8، أُجرِيت تقييمات للعمل الإنساني أكثر بكثير ممّا أجريَ في السنوات السابقة، بما في ذلك 18 تقييماً في البلدان المشاركة حالياً في الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3، مقارنةً بـ12 في عام 2021. كما سُجّلت زيادةٌ كبيرة في تقييمات حالات الطوارئ من المستوى 2 (33 مقارنةً بـ1 في عام 2021 و15 في عام 2020).

الشكل 8

عدد التقييمات الإنسانية التي أُجرِيَت حسب مستوى الطوارئ، للفترة 2018–2022

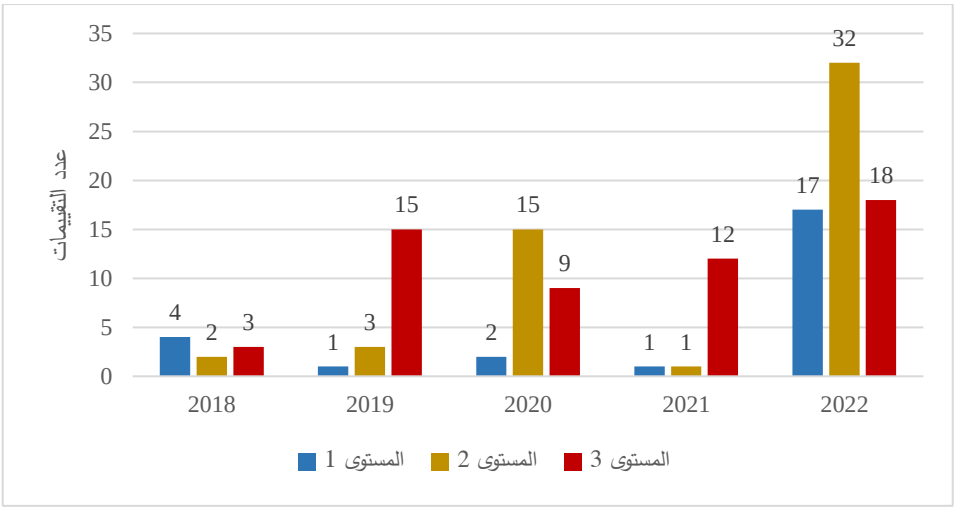

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

ج- جودة التقييم

49- في حين ظلت جودة التقييم مرتفعة باستمرار في الفترة 2019–2021، سُجِّل انخفاض في عام 2022. ومن بين 174 تقييماً خضع للتقدير بشكلٍ مستقل مِن قِبل شركة خارجية بالاستعانة بالنظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم، حصلت 3 تقييمات على التصنيف "استثنائي" مقارنةً بـ9 تقييمات في عام 2021؛ وحصل 41 تقييماً على تصنيف "مُرضي للغاية" مقارنةً بـ81 تقييماً في عام 2021؛ وحصل 100 تقييم على تصنيف "مُرضي" مقارنةً بـ62 تقييماً في عام 2021. وحصل 30 تقييمات على تصنيف "مقبول"، مقارنةً بتقييمَيْن في عام 2021. ولم تحصل أي تقييمات على تصنيف "غير مُرضي"، وهو اتجاه إيجابي استمرّ منذ عام 2017.

الشكل 9

تقديرات جودة التقييم الإجمالية، للفترة 2016–2022[أ]

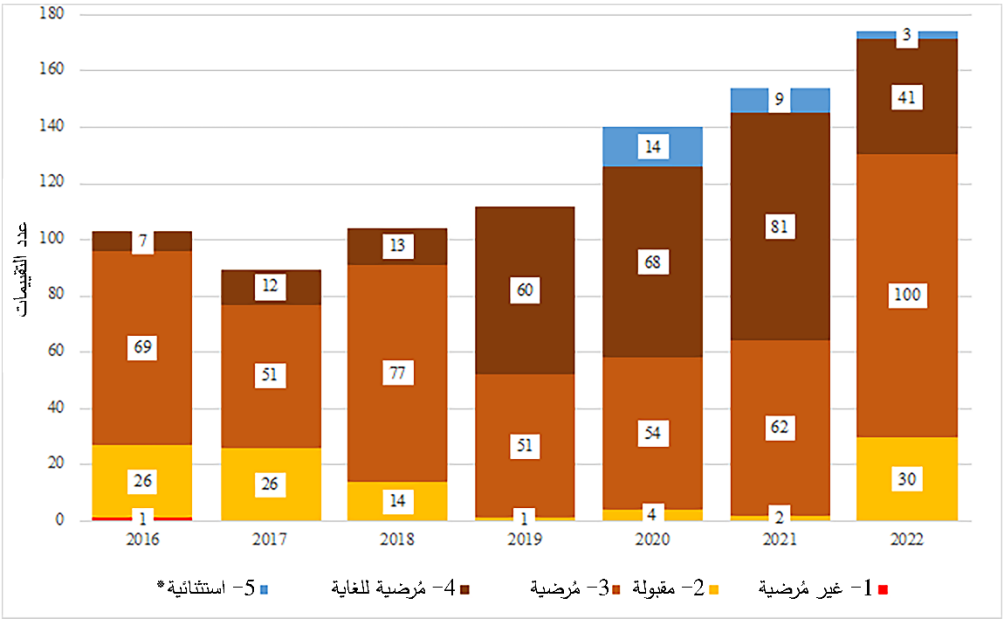

[أ] استُحدثت الفئة "استثنائية" في دورة عام 2020 عقب إجراء استعراض النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

الجدول 3

الدرجات المتوسطة والوسيطة لتقديرات جودة التقييم، للفترة 2016–2022

السنة	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*
متوسط الدرجة	2.80	2.84	2.92	3.53	3.66	3.63	3.13
الدرجة الوسيطة	3.00	3.00	3.00	4.00	4.00	4.00	3.00

50- يُعزى هذا الاتجاه الهبوطي في الجودة إلى حدٍّ كبير إلى إطار تقييم أكثر صرامة استُحدِث في عام 2022 وجرى تجريبه مِن قِبل شركة خارجية جديدة تم التعاقد معها من أجل تقدير تقارير التقييم الصادرة عن اليونيسف. وسيساعد تقييم الجودة الصارم في ضمان أن تلبي جميع التقييمات بشكل تدريجي معايير أعلى وأن تستمرّ الوظيفة في التحسُّن.

51- يظهر تقسيم أكثر تفصيلاً في الشكل 10 أدناه أنَّ التقييم الأكثر صرامة أدى إلى انخفاض في الدرجات في جميع العناصر الرئيسية لتقارير التقييم.

الشكل 10

متوسط درجة تقدير جودة التقييم حسب قسم التقرير، للفترة 2018–2021

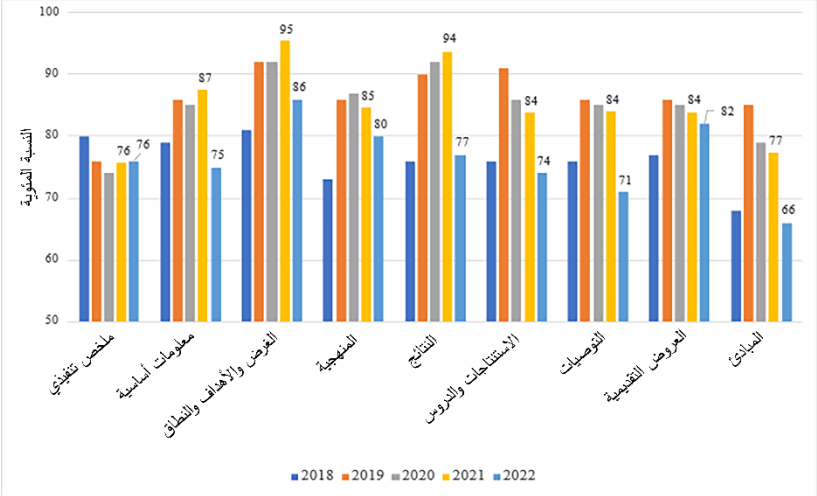

د- تقديم ردود الإدارة على التقييم وتنفيذها

52- من بين 165 تقييماً أُجرِيَ في عام 2022 وتطلّب رداً مِن قِبل الإدارة، قُدِّم 121 تقييماً في الأوان المطلوب (73 في المائة). وقد تجاوزت أربعة وأربعون من ردود الإدارة (27 في المائة) مهلة الـ60 يوماً وتعتبر متأخرة الآن، بزيادة كبيرة عن النسبة البالغة 5 في المائة التي سُجِّلَت في عام 2021. بَيْد أنَّ اتجاهات السنوات السابقة (2018–2020) تظهر أنَّ جميع التقييمات تقريباً تؤدي في النهاية إلى تقديم رد الإدارة.

الشكل 11

حسن توقيت الامتثال لمتطلبات ردود الإدارة حسب المنطقة، 2018–2022[أ]

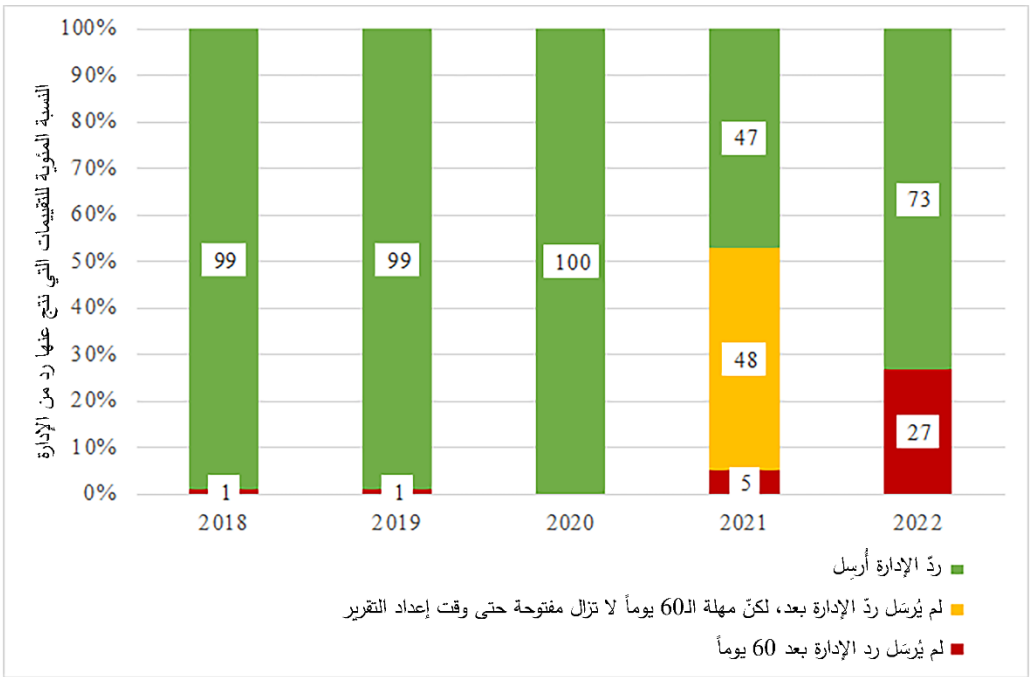

[أ] مُدِّد الإطار الزمني لتقديم ردود الإدارة مؤقتاً إلى 90 يوماً في عامَيْ 2020 و2021 بسبب جائحة كوفيد-19.

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

53- كما هو مبين في الشكل 12 أدناه، لا توجد منطقة واحدة لديها ردود إدارة متأخرة في وقت إعداد التقرير: أوروبا وآسيا الوسطى. استُمدَّ أعلى عدد من ردود الإدارة المتأخرة (13) من منطقة غرب ووسط أفريقيا، تليها منطقة جنوب آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي تضم ثمانية ردود إدارة متأخرة لكلّ منها، هذا فضلاً عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم ستة ردود إدارة متأخرة، ومنطقة شرق وجنوب أفريقيا التي تضم خمسة ردود إدارة متأخرة. وتضم المقار الرئيسية ثلاثة ردود إدارة متأخرة لكلّ منها، في حين تضم منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ رد إدارة متأخر واحد.

الشكل 12

حسن توقيت الامتثال لمتطلبات ردود الإدارة، حسب الموقع، للفترة 2021–2022[/]

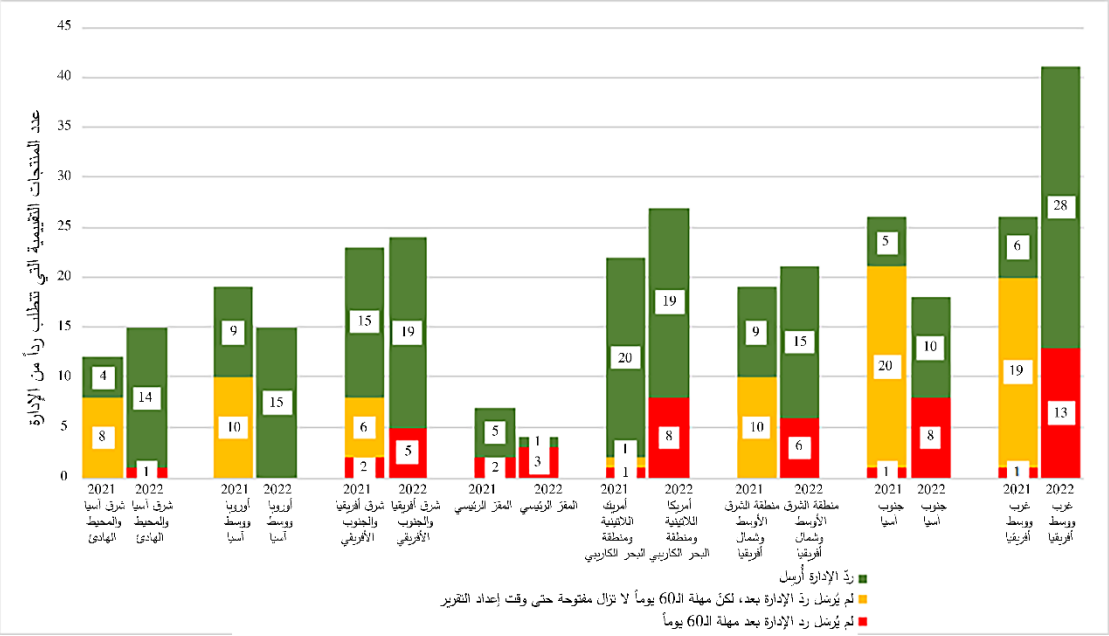

[/] مُدِّد الإطار الزمني لتقديم ردود الإدارة مؤقتاً إلى 90 يوماً في عامَيْ 2020 و2021 بسبب جائحة كوفيد-19.

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقرّ الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

الشكل 13

حالة تنفيذ الإجراءات المحددة في ردود الإدارة، للفترة 2021–2022

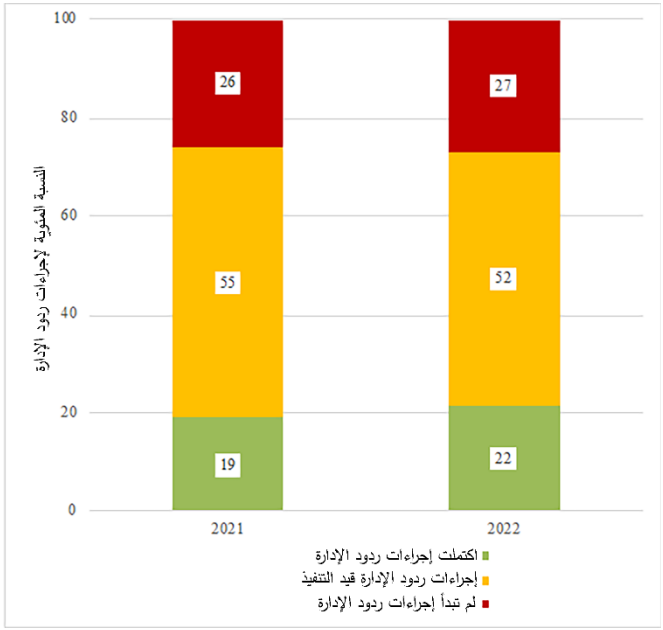

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

54- على الصعيد الإقليمي، ثمة بعض الاختلافات بين عامَيْ 2021 و2022 في وتيرة تنفيذ إجراءات ردود الإدارة، كما هو موضح في الشكل 14 أدناه.

الشكل 14

حالة تنفيذ الإجراءات المحددة في ردود الإدارة، حسب الموقع، للفترة 2021–2022

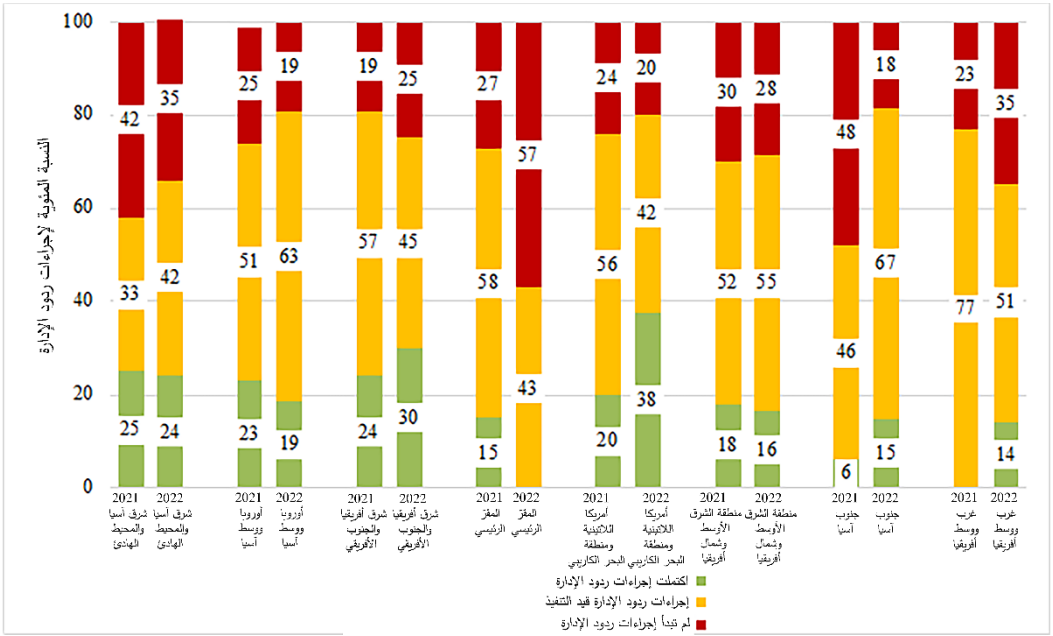

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقرّ الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

هـ- الموارد المالية والنفقات المبلغ عنها كتقييم

55- يُظهر الشكل 15 اتجاهات النفقات الإجمالية المبلغ عنها كتقييم خلال هذه الفترة، باستخدام الصيغة الحالية التي تشمل جميع النفقات (النفقات الفعلية والالتزامات) المبلغ عنها على أنها تقييم كنسبة مئوية من إجمالي مخصَّصات الميزانية.

الشكل 15

نفقات اليونيسف المبلغ عنها كتقييم، بملايين دولارات الولايات المتحدة وكنسبة مئوية من إجمالي مخصَّصات الميزانية، للفترة 2018–2022[أ]

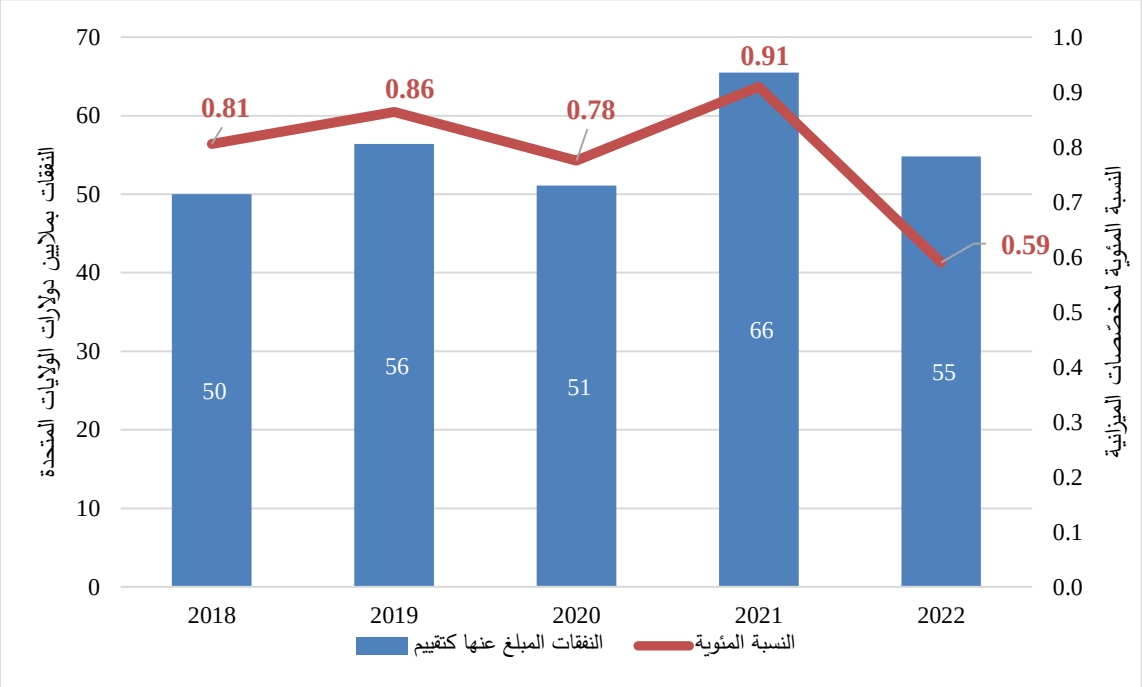

[أ] تظهر الشرائط والمبالغ المُدرَجة بداخلها النفقات المبلغ عنها كتقييم بملايين دولارات الولايات المتحدة لكل عام. ويشير الخط الأحمر والأرقام إلى النسب المئوية لإجمالي مخصَّصات الميزانية المبلغ عنها كنفقات تقييم سنوياً.

المصدر: البيانات المتعلقة بالبسط: الأنشطة المبلغ عنها كنفقات تقييم (النفقات الفعلية والالتزامات) التي استُرجعت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022؛ البيانات المتعلقة بالمقام: إجمالي مخصَّصات الميزانية التي استُرجعت في 31 كانون الثاني/يناير 2023.

56- انخفض أداء النفقات المبلغ عنها كتقييم بشكل كبير في عام 2022 مقارنةً بعام 2021، إلى 0.59 في المائة من إجمالي مخصَّصات الميزانية. وتستند المعلومات إلى بيانات داخلية سُجِّلَت في بداية العام الجديد. في الآونة الأخيرة، جرى توفير أرقام البيانات المالية في وقت سابق من العام، وبالتالي يمكن استخدامها لحساب هذه النسبة المئوية بدقة أكبر. وفي حالة الحاجة إلى استخدام البيان المالي لعام 2022 في ما يتعلق بنفقات البرنامج، فإن النسبة المئوية سترتفع إلى 0.66 بالمائة. وبما أنَّ البيانات المالية لليونيسف متوفرة الآن في بداية العام، يمكن مراجعة صيغة مؤشر أداء الإنفاق التقييمي هذا بُغْيَة توفير أرقام مُحدّثة في وقت إعداد التقرير، بدءاً من عام 2023.

57- يظهر الشكل 16 أدناه الاتجاهات على المستوى اللامركزي. وبلغت منطقة واحدة، شرق آسيا والمحيط الهادئ، هدف 1 في المائة، في حين اقتربت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الهدف، بتحقيق 0.9 في المائة و 0.8 في المائة، على التوالي، من إجمالي مخصَّصات الميزانية

المخصَّصة للأنشطة المبلغ عنها كتقييمات. وكانت جميع المناطق الأخرى، بما في ذلك المقر الرئيسي، قريبة من المؤشر 0.5 في المائة.

الشكل 16

النفقات المبلغ عنها كتقييم كنسبة مئوية من مخصَّصات الميزانية، حسب المنطقة، للفترة 2018–2022

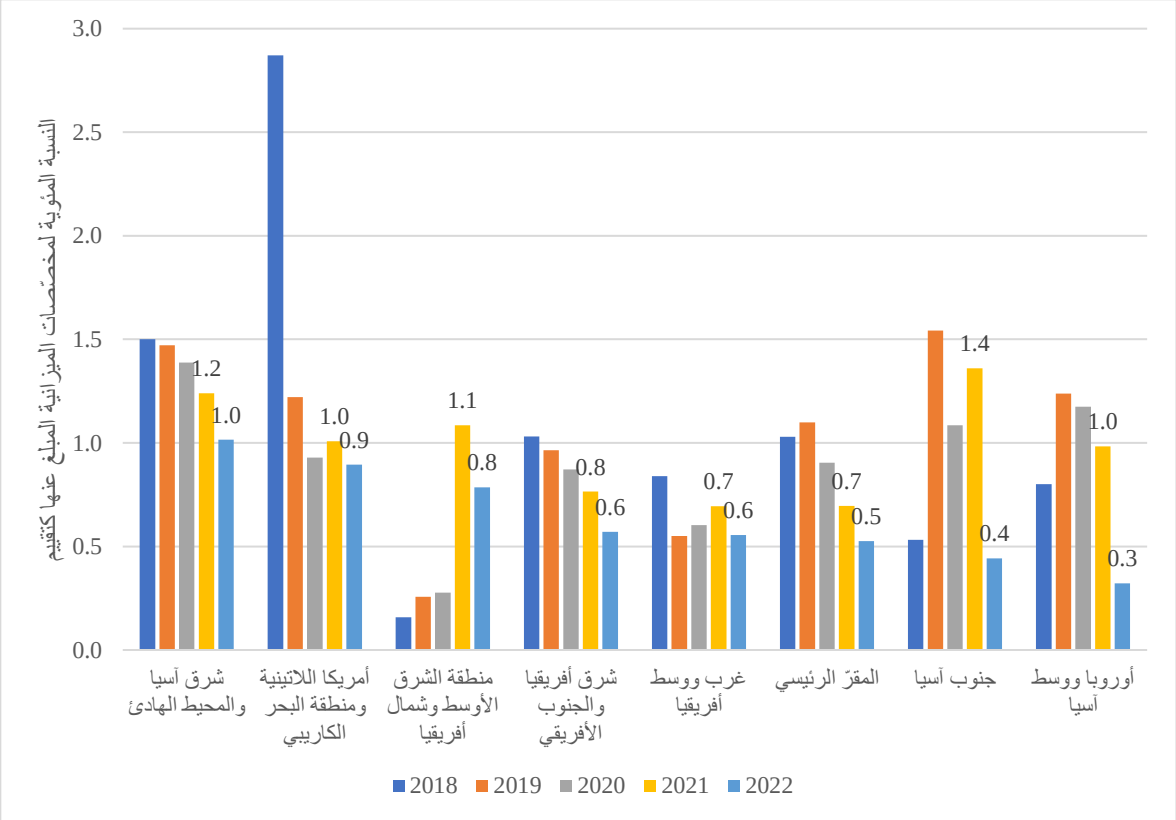

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقرّ الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

المصدر: البيانات المتعلقة بالبسط: الأنشطة المبلغ عنها كنفقات تقييم (النفقات الفعلية والالتزامات) والتي استُرجِعَت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022؛ البيانات المتعلقة بالمقام: إجمالي مخصَّصات الميزانية التي استُرجِعَت في 31 كانون الثاني/يناير 2023.

58- ومع ذلك، يتضمَّن الجدول 4 أدناه تحليلاً للنفقات على الأنشطة المبلغ عنها كأنشطة تقييم. وكشف هذا التحليل أنَّه في عام 2022، وفي حين أنَّ 70 في المائة من النفقات المبلغ عنها للتقييم أنفقت في الواقع على التقييمات والمنتجات والأنشطة الأخرى للتقييم، أُنفِقَت نسبة كبيرة (30 في المائة) على أنواع أخرى من الأنشطة.

الجدول 4

الأنشطة المبلغ عنها كنفقات تقييم، حسب نوع النشاط، 2022

الأنشطة	*النفقات (بدولارات الولايات المتحدة)*	*النسبة المئوية*
الأنشطة المرتبطة مباشرة بالتقييم	**38 073 275**	**70**
البيانات والدراسات الاستقصائية	3 505 294	6
استعراضات التخطيط والبرامج	1 755 344	3
الرصد	1 294 542	2
البحث	264 703	1
توليد الأدلة	612 357	1
تعزيز النظم	4 187 139	8
أخرى	5 128 126	9
الإجمالي	**54 820 780**	**100**

المصدر: الأنشطة المبلغ عنها كنفقات تقييم (النفقات الفعلية والالتزامات) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

59- كما ذكر أعلاه، قد تكون بعض الاتجاهات في عام 2022 في ما يتعلق بنسبة مخصَّصات الميزانية المبلغ عنها كنفقات تقييم ناتجة عن الزيادة الإجمالية في مخصَّصات الميزانية في السنوات الأخيرة. بُغْيَة استبعاد هذا العامل، والذي قد يُحرِّف توزيع النفقات المبلغ عنها كتقييم، يقدِّم الجدول 5 تقسيماً أكثر تفصيلاً.

الجدول 5

الأنشطة المبلغ عنها كتقييم، باستثناء المقر الرئيسي والمكاتب ذات الميزانيات الأكبر، 2022

المكاتب	*النفقات المبلغ عنها كتقييم (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*النسبة المئوية لإجمالي مخصَّصات الميزانية*	*نفقات الأنشطة المرتبطة مباشرة بالتقييم (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*النسبة المئوية لإجمالي مخصَّصات الميزانية*	*الإنفاق على الأنشطة الأخرى*	*النسبة المئوية لإجمالي مخصَّصات الميزانية*
جميع المكاتب القُطرية والمكاتب الإقليمية **(باستثناء المقر الرئيسي)**	46.3	0.60	30.9	0.40	15.4	0.20
المكاتب القُطرية والمكاتب الإقليمية (باستثناء ستة مكاتب تزيد نفقاتها البرنامجية عن 250 مليون دولار أمريكي)	36.5	0.71	24.8	0.48	11.7	0.23

المصدر: البيانات المتعلقة بالبسط: الأنشطة المبلغ عنها كنفقات تقييم (النفقات الفعلية والالتزامات) والتي استُرجِعَت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022؛ البيانات المتعلقة بالمقام: إجمالي مخصَّصات الميزانية التي استُرجِعَت في 31 كانون الثاني/يناير 2023.

60- تستثني الأرقام في الصف الأول من الجدول أعلاه مكاتب المقرات الرئيسية وتعكس النفقات حسب المكاتب على الصعيدَيْن القُطري والإقليمي فقط. وفي هذا السيناريو، تتحسَّن النسبة المئوية للنفقات المبلغ عنها كتقييم قليلاً، من 0.59 بالمائة إلى 0.60 بالمائة. وتبلغ النسبة المئوية للنفقات المرتبطة مباشرةً بالتقييم 0.40 في المائة.

61- يستثني الصف الثاني ستة أكبر مكاتب قُطرية بمخصَّصات ميزانية تزيد عن 250 مليون دولار أمريكي، والتي غالباً ما تعمل في بيئات برنامجية معقدة (تعتبر ثلاثة من أصل ست مكاتب قُطرية مستثناة منخرطة في جهود الاستجابة للطوارئ من المستوى 3). وفي هذا السيناريو، ترتفع النفقات المبلغ عنها كتقييم إلى 0.71 بالمائة، حيث تبلغ نفقات الأنشطة المرتبطة مباشرة بالتقييم 0.48 بالمائة من إجمالي مخصَّصات الميزانية.

الشكل 17

الأنشطة المبلغ كنفقات تقييم، حسب حجم إجمالي مخصَّصات الميزانية، 2022

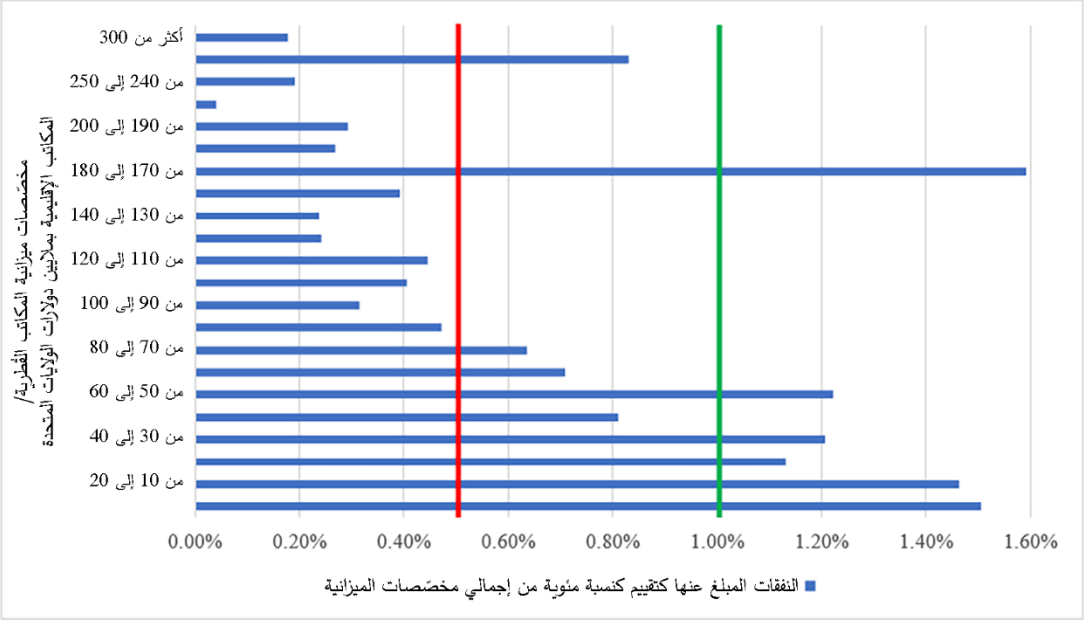

المصدر: البيانات المتعلقة بالبسط: الأنشطة المبلغ عنها كنفقات تقييم (النفقات الفعلية والالتزامات) والتي استُرجِعت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022؛ البيانات المتعلقة بالمقام: إجمالي مخصَّصات الميزانية التي استُرجِعت في 31 كانون الثاني/يناير 2023.

62- يظهر الشكل 17 أن المكاتب الإقليمية والوطنية (باستثناء المقر الرئيسي لتجنب خطر التحريف السلبي للنتائج) والتي لديها مخصَّصات ميزانية إجمالي يزيد عن 80 مليون دولار أمريكي تستخدم أقل من 0.5 في المائة من الأنشطة المبلغ عنها كنفقات تقييم.

63- وتعود القيم المتطرفة في الفئات 260 مليون دولار أمريكي – 270 مليون دولار أمريكي و170 مليون دولار أمريكي –180 مليون دولار أمريكي في الرسم أعلاه إلى المكاتب التي لديها نفقات عالية للأنشطة غير المرتبطة مباشرة بالتقييم.

الشكل 18

نفقات الأنشطة المبلغ عنها كتقييم كنسبة مئوية من إجمالي مخصَّصات الميزانية، 2022

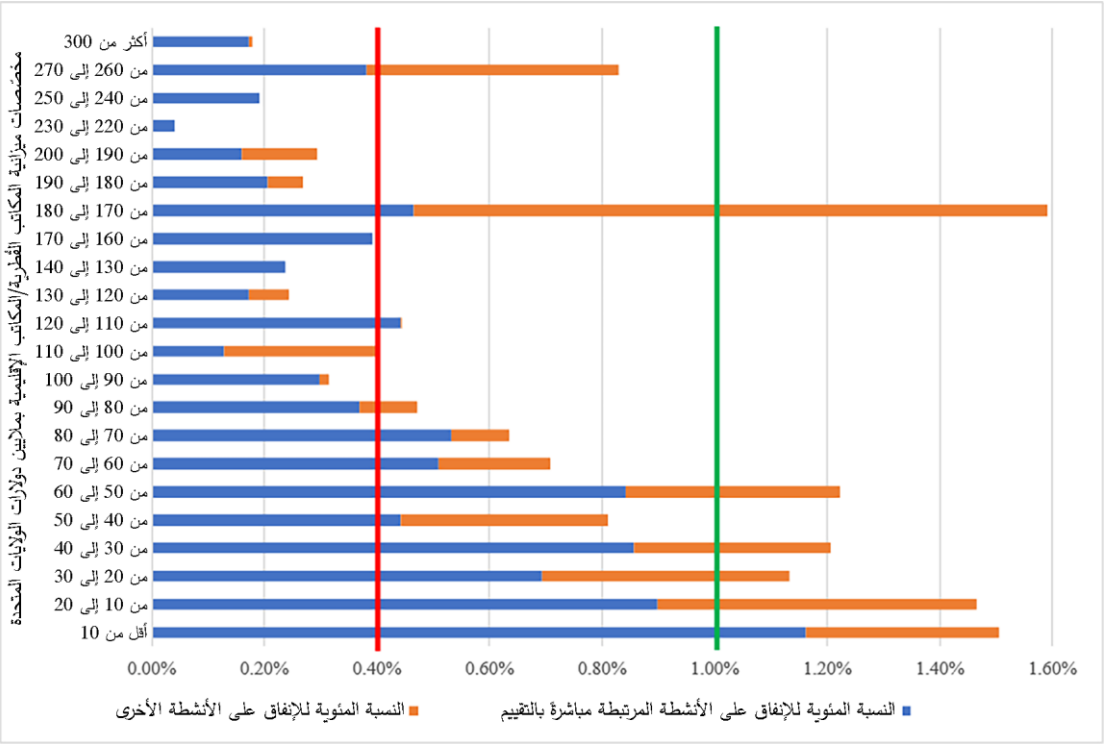

المصدر: البيانات المتعلقة بالبسط: الأنشطة المبلغ عنها كنفقات تقييم (النفقات الفعلية والالتزامات) التي استُرجِعَت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022؛ البيانات المتعلقة بالمقام: إجمالي مخصَّصات الميزانية (النفقات الفعلية) التي استُرجِعت في 31 كانون الثاني/يناير 2023.

64- يظهر الشكل 18 أنَّ النفقات العالية للأنشطة المبلغ عنها كتقييم لفئتَين من المكاتب ذات مخصَّصات الميزانية العالية (260 مليون دولار أمريكي – 270 مليون دولار أمريكي و170 مليون دولار أمريكي – 180 مليون دولار أمريكي) يمكن تفسيرها بالنسبة المئوية العالية للأنشطة الأخرى (غير المرتبطة بالتقييم) المبلغ عنها كنفقات تقييم. وأنفقت معظم المكاتب التي لديها إجمالي مخصَّصات ميزانية يزيد عن 80 مليون دولار أمريكي حوالي 0.4 في المائة على الأنشطة المرتبطة مباشرةً بالتقييم.

خامساً- الاستنتاجات والمضي قدماً

65- كان عام 2022 عاماً محورياً في تطور وظيفة التقييم، حيث تضمَّن العديد من التحولات الاستراتيجية في السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية، للفترة 2022–2025، والتي ستضمن أن تفي الوظيفة بالغرض لفترة الأربع سنوات هذه وما بعدها. ووُضِعت اللمسات الأخيرة على رؤية استراتيجية لهذه الوظيفة في أوائل العام، مع اتخاذ خطوات هامة عقب ذلك لتحويل أهدافها الطموحة إلى إجراءات ملموسة. واشتملت هذه الخطوات على تحديد أولويات أكثر تركيزاً لشراكات التقييم المتعلقة بالوظيفة، وتعزيز وظيفة أكثر تكاملاً وأكثر تنسيقاً عبر جميع المستويات الثلاثة للمنظمة (بما في ذلك التقدم الأوَّلي المُحرَز نحو تخطيط التقييم وتنفيذه بمزيدٍ من التكامل)، والتركيز المتطور على تجميع التقييم بُغْيَة توفير رؤى مجمعة حول ما يصلح وما لا يصلح (وكيفية ذلك وسببه)، وتحسينات لإطار تقييم جودة التقييم، وسد الفجوات القائمة منذ فترة طويلة في الموارد البشرية، وتوحيد توقعات الأداء في مكتب التقييم بما يجعله متوافقاً مع الرؤية.

66- وثمة ثلاثة مجالات أخرى كُرِّسَت في الرؤية وذُكِرت في قرارات المجلس التنفيذي بأنَّها تتطلب تحقيق تقدُّم متسارع، سجّلت بشكل خاص أوجه تقدُّم ملحوظة: تطوير قدرات التقييم الوطنية، وزيادة الابتكار المنهجي، وتعزيز القدرات لتقييم الآثار. وعلى الجانب الآخر من الطيف التقييمي من تقييم الأثر، أُحرِزَ تقدم كبير بُغْيَة تعزيز دمج طرق جديدة ومبتكرة لتطبيق تقديرات قابلية التقييم وغيرها من العمليات التقييمية المتطلعة إلى المستقبل، وذلك من أجل مساعدة المنظمة وشركائها (بما في ذلك المجلس التنفيذي) في تحديد المخاطر وإدارتها، والاستفادة من الفرص، وتغيير المسار في أقرب وقت ممكن وبوتيرة سريعة. ومن أبرز هذه العمليات تقدير قابلية التقييم والتقييم التكويني لقدرة اليونيسف على تحقيق الخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2022–2025، وهي أول عملية مصمَّمة لتزويد المنظمة ككل بمنظور مبكر حول نقاط القوة والفجوات في الأشهر الستة الأولى من خطتها الاستراتيجية الجديدة.

67- وتشير هذه التطورات مجتمعة إلى جهود مستمرة بما يكفل أن تتطوَّر وظيفة التقييم، مع الحفاظ على الاستقلال الأساسي لدورها، جنباً إلى جنب مع المنظمة وبيئتها التشغيلية واحتياجات التعلم والمساءلة الخاصة بها. وبالإضافة إلى هذه المبادرات المدفوعة وظيفياً، تم تنفيذ عمليتَين إضافيتَين تشارك فيهما المنظمة على نطاق أوسع وذلك للمساعدة في ضمان أن تكون وظيفة التقييم في وضع مثالي يمكِّنها من الوفاء بدورها على صعيد التعلُّم والمساءلة، وهو ما يساعد اليونيسف وشركائها (بما في ذلك المجلس التنفيذي) في تحقيق أفضل النتائج الممكنة للأطفال. وتشمل هذه الاستعراضات إجراء استعراض أقران مستقل لوظيفة التقييم باليونيسف، وإجراء استعراض داخلي ومراجعة لسياسة التقييم باليونيسف، وكِلاهما كان مطلوباً بموجب سياسة التقييم الحالية في اليونيسف لعام 2018. واعتمدت عملية استعراض السياسات ومراجعتها بشكل كبير على نتائج استعراض الأقران المستقل وتوصياته بالإضافة إلى مجموعة من المدخلات الأخرى، بما في ذلك المشاورات واستعراضات المكاتب والدراسات الاستقصائية الخاصة بالموظفين والتحليل المقارن لسياسات التقييم الخاصة بالوكالات الأخرى. وأصدر استعراض الأقران المستقل توصيات تتوخى تحسين وظيفة التقييم نفسها وموقعها في المنظمة، والتي ترتب على بعضها تأثيرات على سياسة التقييم كما ترتب على البعض الآخر منها تأثيرات على ممارسة التقييم والثقافة في المنظمة.

68- بعيداً عن هذه المجالات الواسعة من التقدم المُحرز، كانت حالة التقييم متفاوتة. وشهد هذا العام أعلى عدد من تقديمات التقييم على الإطلاق واستمرار التغطية الجغرافية العالية التي تحققت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تحقيق زيادة في عدد التقييمات الإنسانية التي أُجرِيت، وفي عدد التقييمات المشتركة والمتعددة الوكالات والتقييمات التي تغطي النوع الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، يشكِّل هذا النمو العددي مجرد مؤشر على النضج العام للوظيفة: من الأهمية بمكان ضمان أن توجَّه جميع التقييمات بشكلٍ مثالي لتغطية القضايا الأكثر أهمية استراتيجياً التي تواجه المنظمة وأن تكون ذات مصداقية وعملية عالية. كما أنَّ نسبة التقييمات على مستوى الأثر والنتائج لا تزال منخفضة. وعلى الرغم من أنَّ جودة التقييم شهدت انخفاضاً طفيفاً، إلا أنَّها ظلّت مرتفعة نسبياً – ويعتبر ذلك نتيجة مشجعة بشكل خاص نظراً إلى استحداث إطار جديد وأكثر صرامة لتقييم الجودة. وظلت المبادئ التوجيهية للتقييم ووجود هدف تمويل محدد للتقييمات كلها مجالات قوة رئيسية رُحِّب بها في الاستعراض المستقل.

69- تشمل المجالات التي تتطلب تحسيناً مستمراً تأمين موارد قابلة للتنبؤ وكافية لهذه الوظيفة، بما في ذلك في ما يتعلق بتقييمات الأثر، وهي أولوية سلّط المجلس التنفيذي الضوءَ عليها في قراره 5/2022. وشهدت موارد الوظيفة انعكاساً ملحوظاً للاتجاه الإيجابي الذي شهدته من عام 2018 إلى عام 2021. وأبرز استعراض الأقران المستقل الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لهذا المجال وأبرز مسؤولية الإدارة عن ضمان توفير

أموال كافية ويمكن التنبؤ بها لغرض التقييم. كما أوصى استعراض الأقران بأنَّه ينبغي توضيح الهدف 1 في المائة، بما في ذلك كيفية حسابه وما يشمله. في إشارة هامة إلى التقدم المُحرَز في هذا المجال، أفضت المناقشات والاتفاقات بين مكتب المدير التنفيذي، وشعبة الإدارة المالية والإدارية، ومكتب التقييم في أوائل عام 2023 إلى إحراز تقدم كبير في توفير حل نهائي لهذا التحدي المستمر. وسيعزِّز كل من مشروع السياسة المنقحة وإرشادات التنفيذ المصاحبة له هذا التقدم المُحرَز، وسيجري في عام 2023 مراجعة الصيغة من أجل ضمان الاتّساق والدقة، وسيجري تعزيز الإرشادات التي يمكن بموجبها تصنيف النفقات التنظيمية بشكل مشروع على أنَّها نفقات تقييم.

70- بُغْيَة استعادة الاتجاه الإيجابي السابق على مستوى التقدم المُحرز نحو هدف الإنفاق البالغ 1 في المائة، يجب أيضاً إعادة تمويل صندوق التقييم الجماعي إلى المستويات التي سُجِّلت في بداية فترة الأربع سنوات السابقة. وسوف يعكس هذا بشكلٍ كبير انخفاضَ نفقات المقر الرئيسي وتعزيز القدرة على التنبؤ وتوفير التمويل في الوقت المناسب. وثمة حاجة أيضاً إلى الاضطلاع برصدٍ مناسب للإنفاق على المستوى اللامركزي، وضمان تنفيذ ردود الإدارة بشكل هادف، وإنشاء آليات مساءلة أقوى وكذلك توضيح الأدوار والمسؤوليات في ما يتعلق بالتقييم في المكاتب القُطرية.

71- لا تزال هناك تحديات أخرى، وقد حدد استعراض الأقران المستقل الحاجة إلى مزيدٍ من الوضوح في ضمان المساءلة والأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك خطوط التمويل والإبلاغ، والتي يمكن أن تحدَّ من اتّساق الاستقلالية والمصداقية. وقد حدَّد الاستعراض مزيداً من المخاطر، بما في ذلك القيود على استخدام الإدارة للتقييمات والتفاعلات المحدودة بين وظيفة التقييم والوظائف الأخرى المتعلقة بالأدلة والمعارف في اليونيسف. وخلص التقرير إلى أنَّه على الرغم من أنَّ مكتب التقييم يؤدّي دوراً في معالجة هذه القيود، إلا أنَّه يجب أن يتم تمكينه ودعمه مِن قِبل عناصر أخرى داخل البيئة المساعِدة، بما في ذلك قيادة اليونيسف ووظائف أخرى، سعياً نحو تحقيق تقدم ملموس.

72- تندرج العديد من المجالات الأخرى مباشرةً ضمن اختصاص وظيفة التقييم. فعلى سبيل المثال، انخفض عدد التقييمات التي تغطي مسائل الإعاقة بشكل طفيف في عام 2022. وفي حين سُجِّلت زيادة في عدد التقييمات في عام 2022 التي تغطي النوع الاجتماعي، تراجعت جودة إدماج المساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة في نطاق تحليل التقييمات. وستحتاج هذه المسائل إلى رصدٍ دقيق لعكس هذه الاتجاهات في عام 2023.

73- من المثير للقلق أيضاً حقيقة أنَّ 4[7] فقط من أصل 13 تقييماً من بين تلك المشار إليها في خطة التقييمات العالمية للفترة 2022–2025، والتي كان من المقرَّر إتمامها في عام 2022، قُدِّمت في الأوان المطلوب. وسيتم الانتهاء من كل هذه المشاريع في عام 2023، غير أنَّه من المرجَّح أن تخلف التأخيرات تأثيراً شديداً على تقديم التقييمات في عام 2023. وتمثل أحد العوامل الحاسِمة التي تؤثر على هذه التأخيرات في حسن توقيت التوزيعات المالية وكفاءتها، وهو ما يؤخر بدء بعض التقييمات وإكمالها نتيجةً لذلك. وشملت العوامل الأخرى نشرَ موظفين رئيسيين مؤقتاً في المهمات المتعلقة بتوسيع النطاق استجابةً للأولويات التنظيمية، والفجوات القائمة منذ فترة طويلة في الموارد البشرية وعمليات تناوب الموظفين.

[7] تم الانتهاء من تقييم إضافي مشترك بين الوكالات بقيادة المقر الرئيسي في عام 2022، غير أنَّه لم يتم تحميله بعد إلى منصّة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة ولم يخضع لتقييم الجودة في وقت الصياغة.

74- استشرافاً للمستقبل، وفقاً لتوصيات استعراض الأقران (وتقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2021)، سيواصل مكتب التقييم عمله من عامَيْ 2021 و2022 من أجل تعزيز التنسيق والتعاون بشكلٍ فاعل مع وظائف الأدلّة الأخرى، بما في ذلك من خلال التعاون بشأن الأخلاقيات في توليد الأدلة، ورسم الخرائط المشتركة للفجوات في الأدلة واستراتيجيات الأدلة، والمبادرات المشتركة للتنمية المهنية، ودعم تعبئة الموارد وغيرها.

75- سيتواصل إحراز تقدم في المجالات الأخرى في عام 2022. وستطلق اليونيسف قريباً صندوق تحفيز الأثر، وهو مبادرة استراتيجية تتوخى دعمَ إجراء تقييمات عالية الجودة للأثر في المجالات المواضيعية ذات الأولوية بالنسبة إلى المنظمة، مع مواصلة الاضطلاع بالجهود المحدَّدة لتقييم الأثر التي بدأت في عام 2022، بما في ذلك في مجالات زواج الأطفال والصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي وسوء التغذية لدى الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، سيستمر الزخم الكبير في مجال تطوير قدرات التقييم الوطنية الذي تحقق في عام 2022.

76- لا تُعدُّ الاتجاهات التي حُدِّدَت في هذا التقرير السنوي مثيرة للدهشة، إذ تقتصر على مجرد إضافة بيانات موضوعية إلى المسائل التي حُدِّدت في استعراض الأقران المستقل والتي تردد صداها بشكل إضافي في المشاورات التنظيمية المتعلقة باستعراض سياسة التقييم وإعادة النظر فيها. وسوف تنعكس الجهود المبذولة لمعالجتها من منظور السياسات في مشروع سياسة التقييم المنقحة التي سيجري تقديمها إلى المجلس التنفيذي في هذه الدورة. وفي الأشهر المقبلة، يتطلع مكتب التقييم إلى العمل مع إدارة اليونيسف بُغْيَة تنفيذ توصيات استعراض الأقران، وسيعكف، بالتعاون مع المجلس التنفيذي، على وضع اللمسات الأخيرة على سياسة تقييم منقحة لليونيسف تتصدّى للتحديات العالقة وتساعد كلاً من الوظيفة واليونيسف في تحقيق أثر إيجابي قدر الإمكان لصالح الأطفال في السنوات المقبلة.

سادساً- مشروع مُقرَّر

إنّ المجلس التنفيذي

1- *يحيط علماً* بالتقرير السنوي لعام 2022 عن وظيفة التقييم في اليونيسف (E/ICEF/2023/18) ورد الإدارة عليه (E/ICEF/2023/19)؛

2 *كما يحيط علماً* بتقييم استجابة اليونيسف من المستوى 3 لمرض فيروس كورونا العالمي 2019 (جائحة كوفيد-19) وموجزه (E/ICEF/2023/20) ورد الإدارة عليه (E/ICEF/2023/21).